

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: التحليل الاقتصادي و الاستشراف
بعنوان:

**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في
دعم النمو الاقتصادي بالجزائر
2017-2000**

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: بلقاسم أحمد

مقدمة من طرف الطالب:
بن عبد المومن الهواري

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و النقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. عدالة العجال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	د. بلقاسم أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مناقشا	د. طهرات عمار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع الى

الوالدين الكريمين

إلى اعز أصدقائي المشاغب سعيد سيد احمد ندير

قطوش بلال، الذي لم أتمكن من معرفة

هل هو مناصر مولودية وهران

أو مولودية الجزائر و إلى أخي

الذي لم تلده أمي غول عبد القادر

إلى أخي نورالدين الذي سهر على كتابة

هذه المذكرة

إلى زملاء الدفعة

بالخصوص دحماني رضوان.

ب. هواري

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر و جميل

الامتنان و العرفان

إلى الأستاذ المشرف الدكتور " بلقاسم أمحمد "

على قبوله الإشراف على هاته المذكرة

و توجيهاته و نصائحه.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم

في انجاز هاته المذكرة من بعيد أو قريب

ولو بالنصيحة.

ب. هواري

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	أنماط دخول الأسواق الدولية	1.1
24	مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمارات العالمية البريطانية بين (1800-1913)	2.1
25	توزيع إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913	3.1
27	يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له خلال (1992-2007)	4.1
28	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق خلال الفترة (2008-2010)	5.1
29	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق 2016، 2017	6.1
55	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس مال الثابت في الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (2000-2017)	1.2
72	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	1.3
73	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	2.3
75	أهم الدول المستثمرة بالجزائر ما بين (يناير 2011 إلى ديسمبر 2017)	3.3
76	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2017)	4.3
78	تطور معدل وحجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الدولار الأمريكي)	5.3

80	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2000-2017)	6.3
82	مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)	7.3
83	تطور الميزان التجاري وسعر برمبل النفط خلال الفترة (2000-2017)	8.3
84	تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)	9.3

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	دورة حياة المنتج الدولي	1.1
72	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	3.1
74	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	3.2
77	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2017)	3.3
79	تطور معدل نمو نصيب من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)	3.5

الفهرس

الفهرس

I.....	الإهداء
II.....	الشكرو التقدير
III.....	الفهرس
IV.....	قائمة الجداول والأشكال
01.....	المقدمة العامة
04.....	الفصل الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
04.....	تمهيد الفصل
05.....	المبحث الأول: مفاهيم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
05.....	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
07.....	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
12.....	المطلب الثالث: المناخ الاستثماري
15.....	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
15.....	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية
17.....	المطلب الثاني: نظرية عدم إكمال السوق و نظرية الحماية
19.....	المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج و النظرية الانتقائية لجون دينج
23.....	المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية
24.....	المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
26.....	المطلب الثاني: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر
30.....	خلاصة الفصل
31.....	الفصل الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
31.....	تمهيد الفصل

32.....	المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.....
32.....	المطلب الأول: النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.....
35.....	المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.....
37.....	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.....
38.....	المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.....
39.....	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....
42.....	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....
53.....	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
52.....	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.....
54.....	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.....
56.....	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة.....
58.....	المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.....
60.....	خلاصة الفصل.....
	الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
61.....	تمهيد الفصل.....
62.....	المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي.....
62.....	المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة.....
63.....	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية.....
64.....	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.....
64.....	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
65.....	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار لترقية الاستثمار الخاص.....
68.....	المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.....

70.....	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
72.....	المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2017).
76.....	المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).
76.....	المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي.
80.....	المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2017).
82.....	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال فترة (2000-2017).
83.....	المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2017).
86.....	خلاصة الفصل.
87.....	الخاتمة العامة.
90.....	قائمة المصادر والمراجع.
	الملاحق.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تمهيد:

شهد العالم عدة تطورات و تغيرات اقتصادية و التي مست عدة ميادين و التي تركزت على تمويل الاقتصاد بصفة عامة، و تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت قدر كبير من الاهتمام و الدراسة المتفاوتة، و ذلك لما لها من امتيازات في فتح الأسواق العالمية، و الزيادة السريعة للتجارة الدولية، و حجم المبادلات الدولية.

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر تدفق رؤوس الأموال، التي تشهد تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي تلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تكوين رأس المال البشري، و تحسين المهارات و الخبرات، كما برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات لتحسين مستوى اقتصادياتها من خلال تشكيل قاعدة إنتاجية تساهم في النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

و على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2017) ؟

❖ الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟ و ما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين، و توجد العديد من النظريات المفسرة له.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لزيادة أهمية و انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية و باعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني

معظمها من ندرة رأس المال، و باعتباره أيضا عنصر من العناصر المعزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و ماهية النمو الاقتصادي.
- التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي.
- معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و علاقته بالنمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر بعض منها:

- اهتمام الدول النامية المتزايد بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المساهمة في تراكم المعرفة العلمية في هذا الموضوع قدر المستطاع.
- الميول الشخصي و الاهتمام بهذا الموضوع.

منهج الدراسة:

- اعتمادنا المنهج الوصفي التحليلي من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع و ذلك من خلال عرض المفاهيم، و التعاريف، و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.
- الاعتماد على المنهج التاريخي و كذا التعرف على تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر و قوانينه.
- تحليل معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي التي تبين طبيعة تطور الدراسة خلال فترة معينة المتمثلة في الفترة (2000-2017).

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني و مكاني:

- الحدود المكانية: فإن هذه الدراسة تخص واقع الجزائر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين (2000-2017).

الدراسات السابقة:

1. كريمة قويدري، (الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي)، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011 تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و تقييم مناخ

الاستثمار في الجزائر و محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1991-2008).

2. رفيق نزاري، (الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي "دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب")، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008، تمحورت إشكالية الدراسة حول قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز و تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، و التي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، الاقتصاد في تونس كان سالبا و هذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي و التي أثبتت عدم الاستفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. سعدي هند، (أثر الاستثمارات الأجنبية المباشر على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية إقتصادية للفترة 1980-2014)، تمحورت إشكالية البحث حول: ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) و هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية و النمو الاقتصادي في البلدان العربية، معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية و النمو الإقتصادي في البلدان العربية، النفطية و الغير نفطية و توصلت الدراسة إلى أن واقع الاستثمارات في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) لا يزال يعاني من إنخفاض في حجم التدفقات، البلدان العربية تعتمد على قطاع واحد و هو قطاع النفط.

هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على الأسئلة الفرعية بموضوع الدراسة، و بغية اختبار فرضيات البحث قمنا بتقسيمها إلى:

- الفصل الأول: مدخل نظري إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي و خصائصه و أهم النظريات المفسرة له بالإضافة إلى محدداته.
- الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي، في هذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي و نماذجه، و علاقته بالاستثمار الاجنبي المباشر.
- الفصل الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، في هذا الفصل تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مدى تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الفصل الأول:

مدخل نظري إلى الاستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد الفصل:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين ، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الاجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ اليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الادخارات في تلك الدول ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية ، صعوبة الحصول على اقتراض الخارجي ، حيث يلعب مناخ الاستثمار تأثيرا في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر ، هذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثالث: التطور التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاته العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار يشكل ظاهرة اقتصادية تعددت تعاريفها وأشكالها، إذ نجد من بين أشكالها الاستثمار الدولي والذي بدوره ينطوي على أشكال كثيرة منها الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله بالإضافة إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم:

1. تعريف الاستثمار

1.1 - لغة:

هو لفظ مأخوذ من الثمر وهو حمل الشجر وأثمر الشجر خرج ثمره¹، وأثمر الرجل كثر ماله و الثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب والفضة وثمر ماله نماه².

على ضوء ذلك فقد عرف مجمع اللغة العربية للاستثمار بأنه:

" استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وغما بطريقة غير مباشرة كسواء الأسهم والسندات"³.

2.1 - اصطلاحاً:

تعددت تعاريف الاستثمار تبعاً للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكزت بمجملها على جوانب المخاطرة والسعي نحو الربح، وعلى أن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في الإنتاج⁴.

2- الإستثمار الأجنبي :

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية

¹ سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان - الأردن، 2010، ص22.

² عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص3.

³ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ مد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص15-16.

ويسمح بتحويل التكنولوجيا، يوفر فرص العمل، ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات .

في هذا السياق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه تلك الاستثمارات المحفظية التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخول لهم حق إدارة المشروع.⁵

3- الإستثمار الأجنبي المباشر:

أما الإستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الإستثمارات نذكرها بإيجاز:

3-1- تعريف صندوق النقد الدولي FMI

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار المباشر نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة⁶، الذي ووفقا للمعيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها.⁷

3-2- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE :

استنادا إلى التعريف الذي يوفره دليل ميزان المدفوعات فإن: "الاستثمار الأجنبي يشير إلى الاستثمار الذي يقوم لاكتساب مصلحة دائمة في مشروعات خارج الاقتصاد الوطني الذي ينتهي إليه المستثمر"⁸

3-3- تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC:

"الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"⁹

⁵-عمر هاشم محمد صدفه، المرجع سبق نظره، ص17.

⁶-سليمان حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص4.

⁷-أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005، ص19

⁸-محمد صالح القرشي، المرجع سبق ذكره، ص155.

4-3- تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستثمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة ، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع¹⁰.

هو ذلك الإستثمار الذي يقام في دولة مضيضة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول الفرد أجنبي أو شركة غير وطنية ، تختلف أنواعه وأماده حسب نوع الإستثمار الأجنبي المباشر.¹¹

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة المستثمرين أجنب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات تعطيهم حق المشاركة في هذه الإدارة.¹²

هو عبارة عن استثمار تقوم به مؤسسة غير مقيمة أو شركة مقيمة تحت مراقبة أجنبية عن طريق

إنشاء أو توسعة مؤسسة (فرع).

المشاركة في إنشاء أو توسعة مؤسسة بهدف إنشاء روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسة ، من أجل منح الإمكانية للمستثمر لممارسة تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة.

5-3- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

الإستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الإستثمار الذي ينطوي على علاق طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار)¹⁴

المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال وسياسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبعاً للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الإستثمار:

1- الإستثمار المشترك:

⁹-عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007-2008، ص50،

¹⁰-فليح حسين خلف، التمويل الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص171.

¹¹- سليمان عمر محمد الهادي، المرجع سبق ذكره، ص23.

¹²-هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص9-10

Hugonnier ,investissementsdirectscooperationinternationale et firmes

Bernard-mu¹³ltinationales ,Economica,paris,1984Kp13

¹⁴-كريمة قويدري ،الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2010، 2011، ص05،

ويدعى أيضا بالإستثمار الثنائي، وهو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقا للظروف وبحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد¹⁵، أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي¹⁶ حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة وطرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية . ويمكن التمييز بين الشكلين التاليين:¹⁷

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب ونظرائهم المحليين ،
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة ،وهنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الإستثمار الأجنبي مباشرا ،وهذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر ومنها تعريف صندوق النقد الدولي.

وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص والحكومي أو الإثنين معا المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الإقتصادية المقامة على اراضيه ،وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين ومصادرة وخلاف ذلك.¹⁸

فيما يتعلق بالطرف الوطني فقد تكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الإثنين ، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية إلا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا ، حيث تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة وذلك لإعتقادهم بأن المستثمر المحلي يكون أكثر استعدادا من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية ،ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية .¹⁹

1-2- مزاي الإستثمار المشترك :

يمكن للإستثمار المشترك أن يحقق العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات).

¹⁵-يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية ، مجلة أبحاث اقتصادية وعربية ،العدد الثالث ، جوان 2008،ص164.

¹⁶-عمر هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره ،ص11،

¹⁷-بعداش عبد الكريم، المرجع سبق ذكره ،ص52.

¹⁸-أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره ،ص19،

¹⁹-زغدار أحمد ،الإستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ،مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ، العدد الثالث ، 2004، ص160.

1-2-1 بالنسبة للدولة المضيفة: من أهم المزايا التي يحققها الإستثمار المشترك للدولة المضيفة تذكر منها ما يلي: ²⁰

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة عن طريق إضافة قناة من قنوات التدفق المالي إليها وهي الإستثمارات المشتركة .
- الإستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الشرك الأجنبي في تطوير القنوات الإنتاجية المستخدمة في نشاطاتها والمساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وتوفير فرص العمل.
- إمكانية الشركة الأجنبية في استخدام قدرات إدارية وتنظيمية أعلى والإسهام في تطوير القدرات الإدارية والتكنولوجية المحلية .
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من درجة التبعية ,

إن كل ما سبق يرتبط تحققه بمدى فاعلية المشاركة في الإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بعمل المشروع ورسم سياساته .

1-2-2 بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات):

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف (كالتأميم ، المصادرة ومنع تحويل الأرباح) ²¹
- تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الإستثمار في هذه الدول.
- يساعد الإستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وغير التجارية وتذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية والحصول على مزايا ضريبية ، خاصة إذا كان الطرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة ، وأيضاً التغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.
- التغلب على صعوبات اللغة ، العلاقات العمالية والمشكلات الإجتماعية والثقافية بحكم وجود طرف وطني ²²

2-2- عيوب الإستثمار المشترك :

كما أن للإستثمار المشترك العديد من المزايا هناك العديد من العيوب سواء بالنسبة للدول المضيفة أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي :

1-2-2- بالنسبة للدول المضيفة :

²⁰-فليح حسن خلف ، المرجع سبق ذكره ، ص 189-190.
²¹-عمر هاشم محمد صدقة ، المرجع سبق ذكره ، ص14.
²²-بيوض محمد العيد ،تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

تتمثل عيوب الإستثمار المشترك من وجهة الدولة المضيفة في ما يلي:

- ✚ قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية والتنظيمية .
- ✚ قد لا يساعد على توفير فرص عمل إضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الإستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الإعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره .
- ✚ لا يستخدم قدرا أكبرا من الموارد الأجنبية ، وخاصة من خلال الإعتماد على المصادر المحلية للتمويل وخاصة المصارف والحصول على عوائد وأرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة.

2-2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي :

تتمثل عيوب الإستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يلي :

- ✚ احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة ، خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي ، مما قد يؤثر سلبا على فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.
- ✚ من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى اقضاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية ، هذا يعني زيادة الخطر التجاري وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الإستمرار والنمو والبقاء خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة ، وهو ما يحول دون اتهاج استراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية والتموينية .
- ✚ يعتبر من أكثر الأشكال تهديد للملكية الفكرية للشركة الأم مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.

2- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، حيث تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج فروع للإنتاج أو التسويق²³ ، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة²⁴ ، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية ، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالإستثمار المشترك حيث تستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقنياتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك ، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء

²³-مفتاح صالح ، دلال بن سميعة ، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، 2008 ، ص109.

²⁴-خاطر إسهان ، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2012/2013 ، ص66.

شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار²⁵.

إن تفضيل المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات) لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد بل رفض في بعض الأحيان من طرف الدولة المضيفة النامية، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل بملكية المشروع الاستثماري بسبب خوفها من التبعئة الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها²⁶.

2-1-2- مزايا الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

2-1-1- بالنسبة للدولة المضيفة: من المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي²⁷:

- ✓ زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة.
- ✓ المساهمة بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشرة، ففي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى اشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الإستيراد، توفير فرص للعمل للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل، مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة والأوضاع الإجتماعية السائدة بها .

2-1-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركة متعددة الجنسيات):

ومن أهم مزايا هذا النوع من الإستثمار نذكر ما يلي²⁸:

- ✓ توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة .
- ✓ كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال انخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية .
- ✓ يساعد التملك المطلق لمشروع الإستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات .

2-2- عيوب الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

2-1-2- بالنسبة للدولة المضيفة :

²⁵-بيوض محمد، المرجع سبق ذكره ،ص35.
²⁶-سليمان حسين، ألتلرجع سبق ذكره ،ص21.
²⁷-بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره ،ص36.
²⁸-خاطر إسمهان، المرجع سبق ذكره ،ص66.

إن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الإحتكار والتبعية الإقتصادية وما يترتب عليهما من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعينة²⁹.

2-2-2- بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات):

من ناحية العيوب التي تنجز عن هذا النوع من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الإستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالإستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاوله نشاطها في الدول المضيفة، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.³⁰

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الإقتصادية الإجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للبلد وللقرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.³¹

1- تعريف المناخ الإستثماري :

إن المناخ الاستثماري هو حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي و الأجنبي على حد السوء بإبعاده الاجتماعية و الاقتصادية السياسية القانونية الخارجية التي تعمل على توجيه المخدرات المحلية، و التدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار الأمثل لا سيما وقد باتت حركة رأس المال أكثر انسيابا من ذي قبل وهذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالأمان.³²

كما يمثل مناخ الاستثمار بمحل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال و توطنها فالأوضاع العامة للدولة و ما تنصف به من استقرار و اضطراب، و التنظيم الإداري للدولة و ما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية و ديموغرافية، مما يعكس على توفر عناصر الإنتاج و ما يشيده البلد المضيف من بنى تحتية ثم خطط و برامجها الاقتصادية و موازنتها، و مدى مساهمتها في تحقيق نمو طردي و متوازن بالداخل و مع الخارج، و طبيعية السوق السائدة بالدولة و آلياته، النظام القانوني و مدى كماله

²⁹-المرجع السابق، ص67.

³⁰-بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص35.

³¹-وصاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر، بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن 2008، ص39.

³²-أحمد زكريا صيام، آليات جذب الإستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الأردن، العدد الثالث، ص 92.

ووضوحه و ثباته و توازنه بما ينطوي عليه من حقوق و اعباء، و غالبية العناصر المذكورة متغيرات يخلق تفاعلها اوضاعها جديدة بمعطيات مختلفة و تترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال او طاردة له³³.

2- مقومات نجاح المناخ الاستثماري

يمكن إيضاحها فيما يلي³⁴:

- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار و تحقيق التشغيل الكامل ، و ذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب و المعتمد على الهيكل الضريبي و تنظيم أولويات الإنفاق الحكومي ،
- ✓ سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو و المساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالاضافة الى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية ،
- ✓ سياسة تجارية مرتكزة على التوجيه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الاسواق المحلية ، و زيادة قوى الدفع لايجاد منشآت قادرة على الابتكار و اضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل.
- ✓ سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الاجر الحقيقي ، حيث يعمل على تخصيص عوامل النتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول الى العلمية.

3. مكونات المناخ الاستثماري

3.1. المناخ السياسي :

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل الاستثمار بالدولة المضيفة ، حيث إن عدم الاستقرار السياسي الى خفض معدلات الادخار، و زيادة معدلات هروب رؤوس الأموال³⁵ ، و عليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي³⁶:

- النمط السياسي المتبع ن حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوري،،
- موقف الاحزاب السياسية الداخلية و المحلية في الدول اتجاه الاستثمار الاجنبي ،
- دور المؤسسة العسكرية في ادارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي يؤدي لديمها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية ،
- دراسة العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم و حالة الاستقرار السياسي ، و مدى الاثر اذ ظل باقيا ام يختل النظام برحيله او بقاءه ،

³³-سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 175.

³⁴-علي لطفى، الإستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، مصر ، 2009، ص 32.

³⁵-عبد الحميد برحمونة، عنتره برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012 ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد العاشر ، 2013 ، ص 230.

³⁶-علي لطفى، المرجع السابق، ص 30.

- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة ،
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

2-3- المناخ الإقتصادي :

يتمثل المناخ الإقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع ، وهي كالآتي³⁷ :

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة .
- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها .
- منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية ، ودرجة حرية الدخول للمشروعات .
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية .
- دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة .
- توفير العمالة المدربة والماهرة .
- مرونة السياسة الإقتصادية المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعر الصرف ومدى ثباتها واستقرارها ، وهو ما يهتم به المستثمر .
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية .
- معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة ، ودرجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة .
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات .

3-3- المناخ الاجتماعي والثقافي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال³⁸ :

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة .
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي ، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية .
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة .
- القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية .

³⁷-علي لطفي ،المرجع سبق ذكره ،ص31.

³⁸-عبد الحميد برحومة، عنتر تيرباش،المرجع سبق ذكره،ص231.

- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية.
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.
- درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان

4-3- المناخ القانوني :

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالإستثمار³⁹ (قانون الإستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانونالإشهار، النظام الضريبي، الحوافز والضمانات، الإمتيازات، رخص الإستثمار، رخص الإستيراد، الإجراءات، الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الإزدواج الضريبي)⁴⁰.

حيث تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على الإستقرار السيامي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز واعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الإقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياح الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد خلصت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار المباشر هذه التفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تباينت وتنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات، في هذا المبحث سنحاول ذكر أهم هذه النظريات وأكثرها شيوعاً.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

أولاً : النظرية الكلاسيكية ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج⁴¹

يفترض الكلاسيك أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في ما يلي⁴²:

³⁹ -جأوية سهام، المرجع سبق ذكره، ص27.

⁴⁰ -يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله باقفا، تقييم تجربة السودان في استقطاب الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الإقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مؤتمر الإستثمار والتمويل حول الإستثمار الأجنبي المباشر، مصر، 200، ص5.

⁴¹ -سليمان حسين، المرجع سبق ذكره، ص33.

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الإستثمارات.
- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب :
 - ❖ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دولة أجنبية .
 - ❖ التبعية الاقتصادية أو الإعتماد على الدول والدولة الأم للشركات الأجنبية .
 - ❖ قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب في الدول المضيفة.
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية أو المحلية، وعليه يترتب على هذا خلق الطبقة الإجتماعية.

2-:النظرية النيوكلاسيكية

2-1- مضمون النظرية :

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن الأسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها .

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لإختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل على أكبر عائد، حيث كان أولين (1933) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لإختلاف سعر الفائدة⁴³ وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماكدوجال (1960) وأيضا

⁴²-عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، 1989، ص14.
⁴³رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص9.

كيمب (1964-19611) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية النسيطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفعاً.⁴⁴

2-2- الإنتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية :

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير واضح للإستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة وهي⁴⁵ :

- ✓ عدم التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب وآثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف.
- ✓ عدم التطرق لشرح قيام عدد محدود من الشركات لانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات حين لا تقوم بذلك البعض الآخر من الشركات.
- ✓ فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع فافتراضات أوليين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقيقتين اللاحقتين لظهورها ، ولكن بعد عشرون عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الإستثمار المباشر .
- ✓ عدم القدرة على شرح حالة حدوث الإستثمار من وإلى الدولتين أو في نفس الوقت بالإضافة إلى عدم القدرة على شرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالإستثمار المباشر بدلا من التصدير.
- ✓ الفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للقيام على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات.

المطلب الثاني: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الحماية

1- نظرية عدم كمال السوق

1- 2- مضمون النظرية :

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في الدول المضيفة ، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول ، كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة ، المستوى التكنولوجي ، توافر الموارد المالية)⁴⁶ ، حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي⁴⁷ :

✚ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

⁴⁴-ساعد بوراوي ، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، 2007 ، 2008 ، ص 34 ،

⁴⁵-رضا عبد السلام ، المرجع سبق ذكره ، ص 40 .

⁴⁶46-منصوري الزين ، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الراية ، الأردن ، عمان ، 2012 ، ص 248 .

⁴⁷-فليح حسن خلف ، المرجع سبق ذكره ، ص 181 .

- ✚ توف مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية .
- ✚ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✚ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور ،
- ✚ الإستفادة من الإمتيازات والتسهيلات المالية وغيرها ، والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للإستثمار في الدول النامية .
- ✚ قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الإنتاج والإستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل تكلفة وسعرا بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بتكلفة وسعرا أعلى .

وفي هذا الشأن يرى "هودوينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق ، ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ، ومن ثم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق⁴⁸ .

كما يتفق كلا من "باري" PARUY و"كيفز" CAVES مع "هودوينج" في هذا الخصوص ، حيث يعتبران أن الواقع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية ، الإختراعات والإبتكارات تستطيع الإستفادة منها في الدول المضيفة ، وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من "عايمر" HYMER و"كيندلبرجر" KINDLEBERGER نظرية المنشأة الصناعية ، والتي تنص على أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة⁴⁹ .

2- الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق .

فيما يخص⁵⁰ هذه الانتقادات يرى روبروك سيموندس ما يلي:

- ✚ افتراض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- ✚ افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة إذا تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

2: نظرية الحماية

⁴⁸-سحنون فاروق ، قياس بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة سطيف ، ص32.

⁴⁹-سعيني يحيى، المرجع سبق ذكره، ص128.

⁵⁰-سحنون فاروق، المرجع سابق، ص33.

ويقصد بالحماية قيام شركات الإستثمار الأجنبي باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والإبتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوب لإستثمارتها والوصول إلى أهدافها⁵¹. لكن الواقع يثبت أن هناك ضوابط لحماية براءات الإختراع في أي نشاط اقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية، بالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية الإختراع في أي نشاط.

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات⁵²

ويرى "هودوينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الخبرة أو الخبرات... إلخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لإستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة، بالإضافة إلى يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لإستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الإختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال موثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة⁵³.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الإنتقائية لجون ديننج

1- نظرية دورة حياة المنتج

1-1- مضمون النظرية :

إن دورة حياة المنتج "لفرنون" VERNON تربط كل من التجارة والاستثمار المباشر من خلال إضافة بعد زمني لنظرية الميزة الاحتكارية⁵⁴ حيث تأسس هذا النموذج بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية أين تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر⁵⁵، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، ففي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة أكد "فرنون" أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير وتخصيصها موارد مالية معتبرة كنفقات الإستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج تميل الميزة

⁵¹-فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكراه، ص182.

⁵²-خاطر اسمهان، المرجع سبق ذكره، ص105.

⁵³53-سحنون فاروق، المرجع سبق ذكره، ص38.

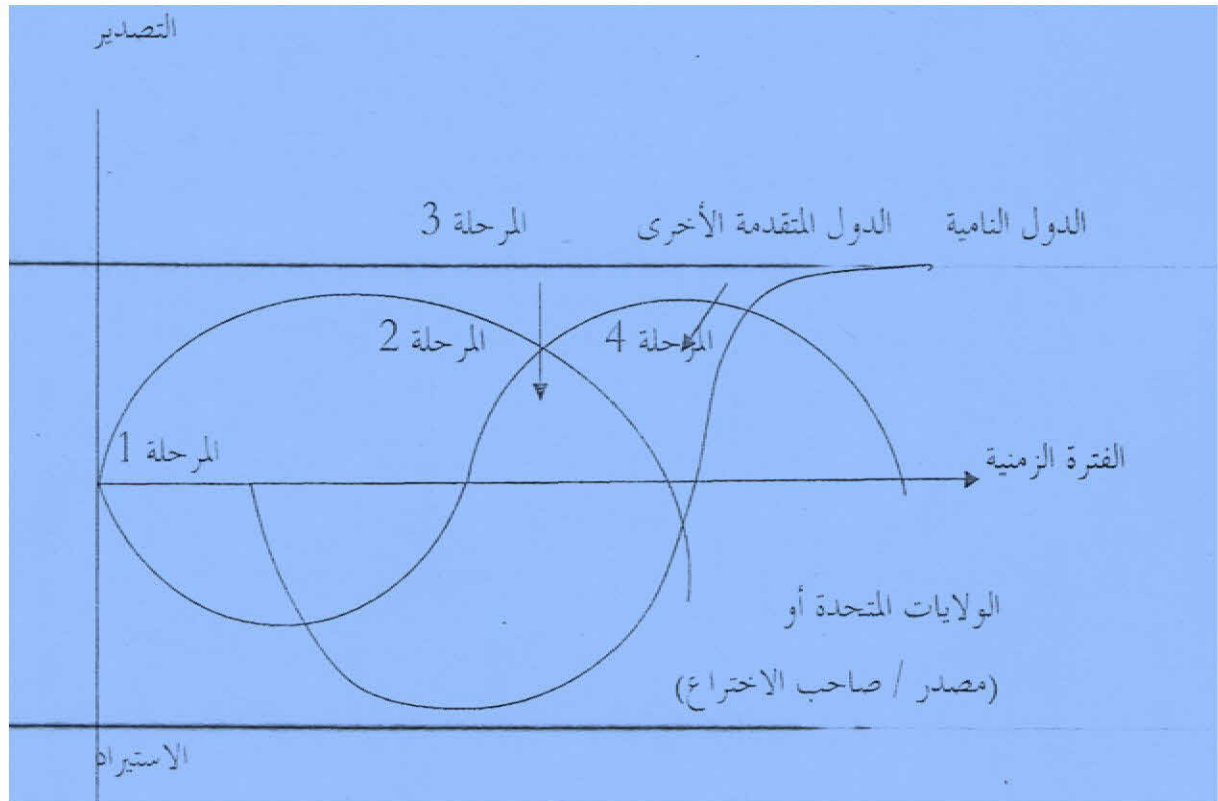
⁵⁴-محمد صالح القرشي، المرجع سبق ذكره، ص165.

⁵⁵-أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص28.

الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض إذ يمكن لشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة⁵⁶.

في هذا السياق يميز "فرنون" بين ثلاثة مراحل في دورة حياة المنتج لهي⁵⁷:

- ✚ مرحلة المنتج الجديد.
- ✚ مرحلة المنتج الناضج .
- ✚ مرحلة المنتج النمطي .
- ✚ سنحاول شرح كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج من خلال الشكل التالي:



1-1-1:مرحلة المنتج الجديد :

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير (مصاريف البحث والتطوير، موارد بشرية مؤهلة... إلخ)، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تعد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق تهدف على خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، بالإضافة إلى أن

⁵⁶-ساعد بوراوي، المرجع سبق ذكره، ص36.
⁵⁷-رضاً عبد السلام، المرجع سبق ذكره، ص50.

السوق المحلي يجب أن يكون منفتحاً على الأسواق الخارجية حيث أن عملية تطوير المنتج الجديد أو تحسين منتج قائم غالباً ما يتم في الدول المتقدمة اقتصادياً .

نظراً لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفه الإنتاج على سعر السلعة ، بينما يتم تصريف وبيع معظم المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة ، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية التي تظهر أولاً في الدول المتقدمة الأخرى أين تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي ينشأ فيها المنتج في الأخير سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالإستثمار في الخارج .

2-1-1-مرحلة المنتج الناضج :

من أهم ما يميزهاته المرحلة ما يلي :

خلال هذه المرحلة يشهد المنتج نمو سريعاً بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء حيث تشتد المنافسة ليصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، الأمر الذي يجعل من الصعب التوسع في عملية الإنتاج في الدولة الأم لأسباب عديدة من بينها ظهور منافس جديد بالداخل ، ولذا تجد الشركة من الضروري الإستثمار في الخارج.

من ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يلها الإنهيار نتيجة لتغير الأذواق أو اعتماد المنتج على تكنولوجيا متخلفة في ظل ثورة التكنولوجيا مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات ثم الأرباح حيث تجد الشركة نفسها أمام مرحلة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم

خلال مرحلة المنتج الناضج تقوم الشركة المبتكرة للإستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء أدوات خاصة بها في الخارج الهدف منها حماية سوقها الذي خلفته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة في الخارج معظمها دفاعية ، وقد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها ، كما قد تكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير وما يتبعه من تكاليف.

3-1-1-مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي) : من أهم ما يميزهاته المرحلة ما يلي :

في هذه المرحلة تشتد الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر حيث سيرتفع عدد المقلدون للمنتج وتصبح التكنولوجيا معروفة ليصب العرض أكبر من الطلب ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر فأكثر.

في ظل كل هذه الظروف تخفيض تكلفة الإنتاج أصبح أمراً حتمياً والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً حيث تكلفة العمل المنخفضة ، وتجدر الإشارة إلى أن

المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للإستهلاك المحلي في الدول المضيفة وإنما للتصدير للدول الأم أو غيرها من الدول المتقدمة.

1-2- الإنتقادات الموجبة لنظرية دورة المنتج :

منالناحية العملية فإن النظرية تشرح بشكل جيد ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في أوروبا الغربية في الفترة الموالية للحرب العالمية الثانية حتى السبعينات من القرن العشرين، إلا أنها قد فشلت في تفسير الإستثمار الأجنبي حيث وجهت إليها الكثير من الإنتقادات يمكن إيجازها في ما يلي :

✓ تفترض النظرية النمو المتتابع عبر الزمن المتضمن خلق المنتج في السوق الداخلي قبل بيعه في الخارج ثم انتاجه من طرف الفروع، إذ أن هذا النموذج جد مبسط عند مطابقته مع الواقع المعاصر لأن المنتجات الجديدة غير موجهة لسوق واحد فقط بل لمختلف الأسواق لتلبية أذواق المستهلكين، كما أن الشركات دولية النشاط تتمكن من الناحية الواقعية من تقديم منتجات مستحدثة وناضجة ونمطية في نفس الوقت، كما أنها تقوم بمغايرة المنتجات أيضا لمقابلة مختلف الحاجات، حيث تم كل ذلك دون مرور فترات إبطاء ملموسة، وبهذا فلا مبرر لربط الإستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ المنتج مرحلته الثانية أو الثالثة.

✓ عدم القدرة على تفسير ذلك الإستثمار المباشر الذي ليس بغض التصدير، وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بانتاج سلع ذات مواصفات معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.

✓ تعامل النظرية مع كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال وهي في حقيقتها ليست كذلك، كما أن النظرية تركز بشكل كبير على عوامل معينة مثل تأثيرات المنتج والدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة أخرى مثل : العوامل التي تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة وتأثيرها على قرارات الاستثمار.

✓ اقتصار النظرية في تفسيرها للاستثمارات الأجنبية على بعض القطاعات كالمنتجات الغذائية... إلخ دون القطاعات الأخرى كالتنقيب على البترول مثلا : هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ أم قد تكون بداية الاستثمار بالدولة المضيفة.

✓ لم تشر النظرية إلى مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية... إلخ الخاصة بالبلد المضيف للاستثمار الأجنبي أو بالبلد المصدر له أو المستثمر ذاته، والتي تشجع أو تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر وحصرت عوامل قيام هذا الاستثمار في التكاليف واستغلال الميزة الاحتكارية القائمة على الابتكار، حيث من المعلوم أن طبيعة العلاقات السياسية بين الدول كانتفتح اقتصادياتها وحرية تجارتها الخارجية... إلخ كلها عوامل تحد أو تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن مراحل حياة أي منتج.

2- النظرية الإنتقائية

1-2- مضمون النظرية :

تعد النظرية الإنتقائية "لجون ديننج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية، حيث افترض "ديننج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل هذه الشروط في الآتي :

- ✚ مزايا الملكية: تتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل : التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحجم كالقدرة على تنوع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم الكبير
- ✚ مزايا الموقع: والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.
- ✚ مزايا الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية: حيث يكون الإستخدام الداخلي للميزة الإحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الإستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، الهدف من قيام الشركة بالإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية التغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التحكم في منافذ البيع، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية... الخ .

حسب وجهة نظر "جون ديننج" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة تتمثل تلك الأنماط في الإستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات مثلما يوضحه الجدول التالي :

جدول 1.1: أنماط دخول الأسواق الدولية

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الإستثمار الممباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

Source : duning J.H International production and the multinational enterprise 1981,p32,

المبحث الثالث: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية

يرجع تاريخ الإزدهار الحقيقي للإستثمار الأجنبي المباشر إلى بداية القرن التاسع عشر تزامنا وقيام الثورة الصناعية حيث ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الإستثمار، وكان يقوم بهذا الإستثمار شركات تابعة للدول الإستعمارية

المطلب الأول : التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر

مر الإستثمار الأجنبي المباشر بمراحل زمنية متباينة في ظروفها الإقتصادية والسياسية أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله ، يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل :

1- المرحلة الأولى: 1800-1914

سادة هذه المرحلة ظروف اقتصادية وسياسة ملائمة بشكل كبير لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها :

✚ انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.

✚ توافر الفرص الإستثمارية في المستعمرات.

✚ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.

✚ حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة.

✚ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لإستثماراتها الأجنبية، حيث اتجهت الدول الكبيرة الإستعمارية لتوسيع أسواقها ، وأغلب هذه الإستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتماماتها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها ولذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الإستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية .

جدول رقم 2.1: مؤشرات التجارة الخارجية والإستثمارات العالمية البريطانية خلال الفترة

"1913-1800"

السنة	تجارة	إستثمارات
1800	2.6	7.7
1850	31.5	15
1880	100	100
1913	275	289

المصدر: جيل برتان ، ترجمة علي مقلد ، الإستثمار الدولي ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، الطبعة الثانية ، 1982، ص16.

كاد يكون الإستثمار أوروبي المنشأ وعلى رأسه بريطانيا في مقدمة البلدان المصدرة للإستثمارات حيث تفردت بمهمة الإستثمار في الخارج حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا أي إلى غاية 1860، هذه الحالة كانت تعكس الحالة الممتازة التي تعيشها بريطانيا وتفوقها على الدول الأخرى ، ومن مبدأ تخصصها في إنتاج منتجات معينة وتخليها عن إنتاج مواد أخرى كالمواد الغذائية فقد توجهت بريطانيا إلى استثمار مبالغ طائلة غير البحار مدعومة في ذلك بوجود شبكة عالية من المواصلات (الأسطول البحري ، المصارف، التلغراف) ويحكم تنظيم السيتة ذلك المركز المالي الأول في العالم قاطبة.

جدول رقم 3.1: توزيع إجمالي الإستثمارات الأجنبية الصادرة سنة 1913

(مليار دولار، نسب مئوية)

البلدان المستثمرة	المبالغ	النسب المئوية	البلدان الرئيسية المستثمر فيها
بريطانيا	18	42	الإمبراطورية البريطانية 47%، الولايات المتحدة 20%، أمريكا اللاتينية 20%، أوروبا (6%)
فرنسا	5.8	19.3	أوروبا 61%، روسيا 25%، الإمبراطورية الفرنسية 9%
ألمانيا	6	13.7	أوروبا الوسطى 53%، أمريكا اللاتينية 16%، أمريكا الشمالية 15%
الولايات المتحدة	3.5	7.7	كندا، أمريكا اللاتينية
دول مختلفة منها بلجيكا	7.5	17.3	اللكونغو، أوروبا الغربية
هولندا	2	//	أوروبا
سويسرا	2	//	أوروبا
	1.5	//	

المصدر: جيل برتان، المرجع سبق ذكره، ص 18

نلاحظ أن بريطانيا حافظت على تجارتها الدولية بالموازاة مع الاستثمارات خارج حدودها، وبعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر انضمت باقي الدول الأوروبية لركب بريطانيا، كانت أول الدول فرنسا حيث تطورت موجوداتها في الخارج من 2.5 مليار فرنك ذهب سنة 1850 لتصل إلى 14 مليار عام 1870 ثم تضاعفت ثلاثة مرات في الفترة ما بين 1870 و 1913 تركز نشاطها في القروض بداعي تكوين الأحلاف كما جرى مع روسيا والإمبراطورية العثمانية بعد 1870 التحقت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا من خلال سياسات تجارية توسعية لا سيما في أمريكا اللاتينية (البرازيل) وتركيا، أما عن القارة الأوروبية انضمت دول بلجيكا (في الكونغو) هولندا، سويسرا حيث قامت باستثمار أموالها بنفسها في الخارج.

2- المرحلة الثانية: 1914-1944

من أهم ما ميز هذه المرحلة تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه وبشكل كبير نتيجة لعدة أسباب من بينها :

- ✚ ظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ✚ انهيار قاعدة الذهب وقيام العديد من الدول بتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات جراء تضررها من الحرب.

في ظل هذه الظروف كان الإستثمار مرتكزا أساسا في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الإستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ، مما يلاحظ أيضا تراجع دور المملكة المتحدة في الإستثمار الأجنبي المباشر لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية .

3- المرحلة الثالثة: 1945-1989

وهي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية أين شهد الإستثمار توسعا كبيرا بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات حيث تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من أجل الحصول على المواد الخام ،أما عن قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة والتي أفرزتها اتفاقية "بريتونوودز" فكان هدفها الأساسي تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري وليس لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ،حيث بقيت القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية في بعض البلدان الصناعية حتى الثمانينات ،إلى جانب ذلك قامت الدول النامية حديثة الاستقلال بقرض قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ظنا منها أنه ينقص من سيادتها الاقتصادية والسياسية ،وعليه فضلت القروض البنكية على الإستثمار الأجنبي المباشر لأنها أقل تكلفة فبزوالها يزول العبء الخارجي على عكس الإستثمار الأجنبي المباشر.

4- المرحلة الرابعة : ما بعد 1990

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية في السنوات الأخيرة ،أين تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية الإقتراض من مؤسسات التمويل الدولية ،كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وتدفقات الأسهم الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاصة، بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.

المطلب الثاني: الإتجاهات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر

شهد العالم تطورا واضحا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى سنة 2000 حيث ارتفع من 310.9 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة 1992 حتى 1997 إلى 1388 مليار دولار سنة 2000 إلا أنه بعد سنة 2000 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا إذا بلغت 817.6 مليار دولار سنة 2001 بنسبة انخفاض حوالي 41 في المائة لتصل إلى أدنى انخفاض سنة 2003 إذ بلغت 559.6 مليار دولار بنسبة انخفاض إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك وتوجه الإقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل نحو 56 في المائة من عمليات التمويل لصفقات الإندماج والتملك فضلا عن أحداث 11 ديسمبر 2001 التي أثرت على أسواق النفط والذهب والأوراق المالية ،إلا أنه بعد سنة 2003 نلاحظ ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 1833 مليار دولار وهو مستوى يتجاوز المستوى القياسي المسجل في سنة 2000 يعود هذا الإرتفاع إلى الأداء الإقتصادي العالي في معظم

أنحاء العالم فضلا عن عمليات الاندماج والتملك إذ بلغت قيمة عمليات الاندماج والتملك 1100 مليار دولار سنة 2007 حيث ساهمت هذه الأخيرة في تغلب الشركات الأم على مشكلة نقص التمويل بسبب الأزمة المالية العالمية .

جدول رقم 4.1: يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والتوزيع الإقليمي له خلال الفترة (1992-2007)

البيان	1992-1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي العالم	310.9	690.9	1086.8	1388	817.6	678.8	559.6	742.1	945.2	1305.9	1833
أولاً: الدول المتقدمة	180.8	472.7	828.4	1108	571.5	489.9	366.6	418.9	590.3	857.5	1248
1- أوروبا الغربية	100.8	263	500	797.4	368.8	380.2	310.2	281.2	515.4	686.2	848.5
الاتحاد الأوروبي	95.8	249.9	479.4	671.4	357.4	374	295.2	204.2	486.4	531.1	804.3
2- الولايات المتحدة	60.3	174.4	283.4	314	159.5	62.9	29.8	135.8	101.5	175.4	234
ثانياً: الدول النامية	118.6	194.1	231.9	252.5	219.7	157.6	172	283.1	314.3	379.1	500
1- إفريقيا	5.9	9.1	11.6	8.7	19.6	11.8	15	11	15.2	12.5	53
2- أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.2	82.5	101.4	97.5	88.1	51.4	49.7	94.3	75.5	93	146
3- آسيا والمحيط الهادي	74.5	102.4	112.9	146.2	112	94.5	107.3	154	178.2	224.8	251
آسيا	74.1	102.2	112.6	146.1	111.9	94.4	101.1	153	177.7	220.9	248
جنوب وشرق آسيا	69.6	92.1	109.1	142.7	102.2	86.3	96.9	195	168	210	246
أوروبا الوسطى والشرقية	11.5	24.3	26.5	27.5	26.4	31.2	21	32.2	31	57.3	86

من الجدول السابق نلاحظ أن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغت 1102 مليار دولار سنة 2000 أي ما يعادل 80 في المائة من تدفقات الإستثمار الأجنبي العالي تركزت معظمها في الولايات المتحدة العالمي تركزت معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 514

مليار دولار ودول أوروبا الغربية، في حين تمثلت حصة الدولة النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها ب 9 مليار دولار فقط.

بالنسبة للدول النامية يلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2004 إذ بلغت 283 مليار دولار من إجمالي الإستثمار الأجنبي العالمي ، لتبلغ ذروتها سنة 2007 بنحو 500 مليار دولار هذا الإتجاه التصاعدي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان النامية خلال الفترة 1992-2007 يؤكد أن البلدان النامية أصبحت أكثر جاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر، إذ نجد أن معظم القطاعات أصبحت مفتوحة وخصوصا في البلدان التي طبقت سياسات الإصلاح الإقتصادي .

قد أثرت أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007 على الأسواق المالية وأسفرت على ظهور مشاكل في السيولة في الكثير من البلدان ، نتيجة لذلك بدأت أنشطة عمليات الإندماج وال شراء عبر الحدود تتباطؤ بشكل كبير بسبب الإضطراب المالي في الإقتصاد العالمي ، ففي النصف الأول من عام 2008 كانت قيمة هذه الصفقات أقل بنسبة 28 في عام 2007.

أما بالنسبة للإستثمارات الواردة لسنة 2008 فقد استقرت عند قيمة 1744 مليار حسب تقرير الأكتاد سنة 2011 بانخفاض يقدر ب 11.5 في المائة عن المستوى المحقق في سنة 2007 والمقدر ب 1971 ، إلا أن مجموعة الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقال لم تنخفض بها الإستثمارات على العكس حيث وصلت إلى حوالي 658 مليار دولار و 121 مليار دولار على الترتيب سنة 2008.

جدول رقم 5.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي حسب المناطق خلال الفترة (2008-2010)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية			الاقتصاديات المناطق
2010	2009	2008	
1244	1185	1744	العالم
602	603	965	الإقتصاديات المتقدمة
574	511	658	الإقتصاديات النامية
55	60	73	إفريقيا
159	141	207	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
58	66	92	غرب آسيا
300	242	284	جنوب وشرق جنوب شرقي آسيا
68	72	121	جنوب شرق أوروبا وكومنولث الدولة المستقلة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير الإستثمار العالمي 2001: أشكال الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال ، عرض عام ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف، 2011، ص4.

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بنسبة 32 في المائة سنة 2012 وهو مستوى لم يشهد له مثيل منذ ما يقارب 10 سنوات في المقابل ولأول مرة على الإطلاق تنال الإقتصاديات النامية من الإستثمار الأجنبي أكثر مما نالته البلدان المتقدمة ، حيث شكل نصيبها 52 في المائة من تدفقات الإستثمار

الأجنبي المباشر العالمي بالرغم من أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً نسبته 4 في المائة ، من بين التدفقات الواردة إلى الدول النامية ، حيث ظلت التدفقات في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في مستويات تاريخية من الإرتفاع وإن كان نموها قد شهد فتوراً في زحمه ، وسجلت إفريقيا إرتفاعاً سنة 2012 في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع السنوات السابقة .

جدول رقم 6.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق 2016-2017

المنطقة	2016	2017
الدول المتقدمة	880	517
الإتحاد الأوروبي	490	216
أمريكا الشمالية	263	204
الدول النامية	725	729
إفريقيا	48	55
آسيا	431	415
شرق وجنوب شرق آسيا	333	334
جنوب آسيا	44	32
غرب آسيا	53	48
أمريكا اللاتينية والكاريبي	244	256
الدول المتحوّلة	95	84
العالم	1700	1330

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات ، تقرير مناخ في الدول العربية.

أما على صعيد الدول العربية نلاحظ إرتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات 1996-1997-1998 حيث انخفضت سنتي 1999-2000 لترتفع بعد سنة 2000، إذ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية 257.8 مليار دولار بنسبة 8.4 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتراكم للدول النامية خلال الفترة 1996-2017 و 2.4 في المائة من إجمالي الاستثمار العالمي خلال نفس الفترة ، حيث تصدرت السعودية الترتيب ب 63 مليار دولار بنسبة 24.5 .

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق توصلنا في هذا الفصل من خلال دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الوصول الى النقاط التالية:

- من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تهم المستثمر الأجنبي هو الاستثمار المملوك بالكامل له، إلا أن الدول المضيفة تهرب من هذا النوع لكونه يهدد سيادتها الوطنية، ويفرض عليها ما لا يتناسب مع استقلال اقتصادها الوطني.

- يفضي اختلاف الآراء حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه يجب على الدولة المضيفة الأخذ بالحسبان أن رغم سلبياته فإنه يوفر من الفوائد يصعب الاستغناء عنها. لذلك يجدر بها الحرص على قبوله في مناخها للاستفادة مما يوفره، ولكن في حدود تبقىها محمية أكثر من الضغوط الأجنبية.

- يمكن لدولة المضيف أن تتحكم في الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ضبط سياساتها الاستثمارية عن طريق تزيئ مناخ استثماري فعال جاذب و مطابق للمقاييس و المؤشرات الدولية، و مدعم بقوانين تضمن نجاح هذه الاستثمارات و زيادة تدفقاتها من جهة و تضمن حقوق الدولة المضيفة من جهة أخرى.

- يمكن التنبؤ بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الصادر من أي دولة ، من خلال طبيعة مناخها الاستثماري، فكلما كان هذا المناخ متكاملًا و ذو بنية قوية، و مطابقًا للمقاييس الدولية في الملائمة ، كلما أدى ذلك الى جذب تدفقات الاستثمار أكثر.

- تتعدد الوسائل و الطرق التي تمكن الدولة المضيفة من تعزيز مناخها الاستثماري، لكن الوسيلة الأجدد هي الوسيلة القانونية التي تفرض على الجميع الالتزام بها، و يتجلى ذلك في قوانين الاستثمار التي تبين بكل وضوح واجباتها و تضمن لهم حقوقهم. لذلك على الدولة المضيفة ضبط سياساتها الاستثمارية بما يضمن استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر دون التعرض للآثار السلبية.

- يصدر أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من الدول المتقدمة و تصدر قائمتها دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية في قطاعات اقتصادية متنوعة، بينما تبقى الدول النامية بعيدة عن كونها مصدرا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ، بل أنها تكتفي بالاستفادة منه داخل اقتصادها كدولة مضيفة له لدرجة أنها لا تنتج منه شيئًا يذكر.

الفصل الثاني:

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر

بالنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابه من خلال سياساتها وبرامجها الترويجية وتوفير السبل و الوسائل للمستثمرين المحليين و الأجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية، و باعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن ما يوفره من أصول غير ملموسة كالمعرفة التكنولوجية و المهارات التنظيمية و الإدارية و توفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

يقرر النمو الاقتصادي الهدف الاقتصادي الأساسي لمختلف الدول، وعلى رأس أهداف السياسات الاقتصادية باعتباره يمثل خلاصة الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة، في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي ومختلف عناصره⁵⁸.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

1. تعريف النمو الاقتصادي:

1.1 إن مصطلح النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

حيث أن:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الوطني}}{\text{عدد السكان}}$$

أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الوطني للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الوطني (الناتج الوطني) معدل النمو السكاني، فإذا حدث و كان معدل نمو الدخل الوطني مساوياً لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سوف يظل ثابتاً، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الوطني بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}$$

و بالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل الوطني أكبر من معدل النمو السكاني، بالإضافة إلى أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد} - \text{معدل التضخم}$$

⁵⁸ Régis Bénichi, Marc Nouschi, la croissance aux XIXème siècles. Deuxième grandes écoles médecine. Paris. 1990, p44.

يشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبياً.

النمو الاقتصادي هو النتيجة المركبة للتطور خلال فترة طويلة، يتمثل في زيادة أحجام وكميات المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد، فالنمو بهذا المعنى يعتبر الهدف النهائي لكل اقتصاد أياً كانت طبيعته.

النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ.

النمو الاقتصادي حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي للمجتمع أو القدرة الإنتاجية للمجتمع مع مرور الزمن بالزيادة في الموارد الطبيعية والبشرية، رأس المال وأو التطور التكنولوجي وأيضاً في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج حيث أن هناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادي:

- **النمو التلقائي:** ويقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في المجتمع و يحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.
- **النمو العابر:** و يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية و يزول بزوالها، و النمو ليس له صفة الاستمرار و قد عرف هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.
- **النمو المخطط:** و هذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، و النمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نموا تابعا و لا يملك الحركة الذاتية.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁵⁹.

لقد عرف الاقتصادي "لكزنش" النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.

يتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي⁶⁰:

✓ ان استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي ببيان للنمو الاقتصادي و القدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

⁵⁹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص124.

⁶⁰ ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، ص175.

✓ التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق للاستمرار الاقتصادي كشرط ضروري و ليس كافي.

✓ لتحقيق النمو المترتب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسة و إيديولوجية.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي:

" النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي و ذلك مع مرور الزمن".

2. تعريف التنمية الاقتصادي:

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية من مفكر إلى آخر على اختلاف توجهاتهم حيث عرفها البعض على أنها:

2.1 العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث يقتضي هذا

الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي⁶¹.

2.2 التنمية الاقتصادية تعني الزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يزداد تبعاً لها الدخل القومي و

متوسط الدخل الفردي، و تتحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالإنتاج و عناصره، فالتنمية

في النهاية تهدف إلى تحطيم التخلف و القضاء عليه⁶².

وكتعريف شامل للتنمية الاقتصادية:

" الزيادة في الطاقة الإنتاجية، و نمو الدخل القومي و الفردي معا "

3. الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

مما سبق نلاحظ أن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي

فالنمو الاقتصادي تلقائي و تراكم كمي يجري مع مرور الزمن و باستمرار ينتج من الحركة الدائمة للمجتمع⁶³،

بما يحدث زيادة في الدخل الحقيقي و في متوسط نصيب الفرد منه، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو

مصطلح كمي و نوعي في نفس الوقت لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي و في متوسط

نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج و في البنيان

⁶¹ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، 1999،

ص51.

⁶² دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، مارس 2006، ص84.

⁶³ محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،

2009، ص31.

الاقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج، بالإضافة إلى تغيير هيكل العمالة ونوعيتها وتغيير أنواع السلع المنتجة، كما يتضمن أيضا تغيير الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع.⁶⁴

فمن الممكن حدوث نمو اقتصادي في دولة ما بالرغم من عدم حدوث تنمية اقتصادية فيه، فقد أثبتت بعض الدراسات أن العديد من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال فترة زمنية، إلا أن ذلك لم يترتب عليه تغيرات جذرية في النشاط الاقتصادي، ولكن على العكس فإن التنمية الاقتصادية تنطوي على النمو الاقتصادي وتحتويه، إذ أن حدوث تغيير في هيكل الإنتاج و هيكل العمالة وتغيير نوعية السلع والخدمات المنتجة يؤدي إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه، ومن ثم حدوث نمو اقتصادي ملحوظ.⁶⁵

إن نجاح الدول النامية في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية يتوقف على نوع التنظيم الاقتصادي الذي تتم من خلاله عمليات التنمية، الأمر الذي معه بداية تحديد نموذج أو استراتيجية التنمية الملائمة لدول مثل دول العالم النامية.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا فيما سبق تعريف كلا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أنه لقياس مستوى نمو دولة ما هناك بعض المقاييس المعتمدة التي تعبر عن الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، وقد تباينت من مفكر إلى آخر، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه اعتمدنا معيار الدخل لتحديد مقاييس النمو الاقتصادي، إلا أن الحقائق العلمية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية وهي الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به ومنها:

1. الدخل الوطني (الناتج الحقيقي):

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، ويقاس معدل نمو اقتصاد ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

حيث اقترح الأستاذ "meade" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول ذلك أن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، إضافة إلى عدم الاستفادة منه إذا انتشرت الهجرة من وإلى الدولة.

⁶⁴ Marc Montoussé, Dominique Chamblayb, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, écoles de commerce, 2 et 3 cycle universitaire.

⁶⁵ هشام محمود الأقداحي، المرجع سبق ذكره، ص123.

2. متوسط الدخل:

حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الأكثر استخداما و صدقا عن قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس النمو الاقتصادي وهما:

معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو = (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) / (الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)

3. الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانات مختلفة للاستفادة من هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

4. معادلة سنجر Singer:

وضع " سنجر " معادلة للنمو الاقتصادي في سنة 1952 وهي دالة لثلاثة عوامل:

$$D = Sp - R$$

حيث أن:

D = معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S = هي معدل الادخار الصافي

P = إنتاجية رأس المال

R = معدل نمو السكان السنوي

في هذا الصدد افترض " سنجر " قيما عديدة لهذه المتغيرات هي:

S = 6 في المائة من الدخل القومي

P = 0.2 في المائة

R=1.25 في المائة

إلا أن هذه الافتراضات واجهت بعض الانتقادات:

- 1- نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6 في المائة لا تعتبر مقبولة في الوقت الحاضر لأن الدول النامية في مقدورها تكوين مدخرات كبيرة.
- 2- معدل النمو السكاني 1.25 في المائة أقل من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 2.3 في الدول النامية عامة.
- 3- إنتاجية الاستثمارات 0.2، وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن ما حقق بالدول النامية.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

1. كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

1. مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في أسبوع)

- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج.
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال.
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي

تحومها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. تراكم رأس المال:

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات و الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

4. معدل التقدم التقني:

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

5. عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

6. التخصص والإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليه "Adam Smit" في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية و مهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي⁶⁶.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

يأتي النمو الاقتصادي في صدها اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يتحدد من خلالها و يحكم تطور الوقائع الاقتصادية، مما ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات في تفسير عملية النمو الاقتصادي، فبحكم أن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج فقد تشابكت المفاهيم بشكل يجعل من النمو الاقتصادي يتحدد نتيجة لعوامل عديدة ومتنوعة، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة تباينت فيها الآراء من مؤيد إلى معارض في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه النظريات.

⁶⁶ قتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص9.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

يستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، حيث اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل.

في هذا السياق تباينت الأفكار من مفكر إلى آخر رغم أنهم يتفقون على الأفكار المشتركة لهذه المدرسة ولعل أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية هم آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس و كارل ماركس.

1. آدم سميث:

لقد ساهم " آدم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخول⁶⁷، حيث تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر أن العمل مصدره ثروة الأمة و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمم، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو فمن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، بينما التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال .

يؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي، ومن التخصص في العمل⁶⁸، في حين نجد أن سميث يربط ما بين فكرة التخصص و تقسيم العمل وضرورة اتساع رقعة السوق، و حجم السوق قد يعد قيذا لانطلاق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة إذا لم يكن السوق قادرا على استيعاب الناتج المتزايد، حيث ترتب على ذلك مناداة "سميث" بحرية التجارة و التبادل الدولي و تحرير التجارة لتصرف الناتج في السوق العالمي⁶⁹.

و أن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفيفة التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية و في نظره فإن ثورة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل المتأتمية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

يفسر أن العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية دون النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل: الأراضي الزراعية و المناجم لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

⁶⁷ مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص56.

⁶⁸ مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص56.

⁶⁹ رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، 1991، ص325.

يعتقد سميث بأن هناك حدوداً لعملية النمو الاقتصادي، لهذا الركود أمر حتمي بسبب فناء الموارد و ذلك في الاقتصاديات الرأسمالية وثبات عوائد الإنتاج.

لكن تحليل آدم سميث لم يتسم بالدقة و الترابط في الكيفية التي يصل بها الاقتصاد الرأسمالي إلى حالة الركود هذه.

2. دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية فقد ارتبط إسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الربح و الأجور و التجارة الخارجية، حيث تأثر بكتابات "آدم سميث" ليضع اللمسات الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادي، و بذلك ساهم في تخليص النظرية الكلاسيكية للنمو مكن بعض الشوائب التي تبتها النظرية.

جعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي نظراً للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء للسكان⁷⁰، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة المتناقصة و أنه لم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، و لهذا تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود و الثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع لثلاث طبقات هي:

الرأسمالية العمال الزراعيون و ملاك الأراضي، فالطبقة الرأسمالية بتوفيرها لرأس المال الثابت للإنتاج تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، و من ثم العمل على تكوين رأس المال و التوسع فيه، أما طبقة العمال الزراعيون يحصلون على دخولهم عن طريق الأجور، و في المقابل طبقة العمال الزراعيون يحصلون على دخولهم عن طريق الأجور، في المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الربح و الربح مصدران أساسيان لتكوين رأس المال و من ثم النمو الاقتصادي.

3. روبرت مالتوس:

لقد ركز مالتوس على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

يرى "مالتوس" بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا كان الهدف الحفاظ على مستوى الربحية⁷¹، أما فيما يخص السكان فيرى أن تزايد السكان يكون وفقاً لمتتالية هندسية بينما تزايد الموارد وفقاً لمتتالية عددية، و في حين يتضاعف عدد السكان كل 25 سنة تزداد الموارد بمقدار ثابت، و هو ما يمثل عقبة في سبيل النمو إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بغرض زيادة الإنتاج،

⁷⁰ رمزي علي إبراهيم سلامة، المرجع سبق ذكره، ص326.

⁷¹ مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص58.

فتمو طبقة العمال تعني نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات و من ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي، لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الإنتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار المتاح من رأس المال العيني، لذلك يقترح "مالتوس" زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات.

لقد قسم "مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، حيث يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين، بالنسبة للقطاع الزراعي يقترح "مالتوس" إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي، وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه و بذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة التي تزداد فيها الغلة و يظهر فيه التقدم التكنولوجي⁷².

4. كارل ماركس:

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، حيث يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل و بين الحد الأدنى لأجر العامل، و مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد و ينخفض معها الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، و لم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن الأجور سترتفع مقابل انخفاض الأرباح، و مع الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال و اتجاههم إلى إحلاله محل العمل مما يؤدي إلى عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة مما يدفع إلى انهيار الرأسمالية، وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالي حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج و التوزيع و المبادلة و على السلطة.

في صدد تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة و قيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق و ذلك لسببين:

- أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية مما يؤدي إلى ثبات معدل الربح.
- أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضاً بين الأجور الحقيقية و بين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع.

رغم الاختلاف في الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم يتفقون على الكثير من الآراء حول نظرية النمو الاقتصادي و اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي فيما يلي بعض هذه الآراء.

⁷² رمزي علي إبراهيم سلامة، المرجع سبق ذكره، ص329.

- ✓ الإنتاج دالة لعدد من العوامل هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، حيث أن التغيير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد العوامل أو جميعها، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وباقي العوامل متغيرة.
- ✓ وجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، في حين تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- ✓ وجود السوق الحرة يؤدي باليد الخفيفة إلى تعظيم الدخل القومي.
- ✓ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض فبالنسبة إلى الكلاسيك الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، وبالتالي يتصورون ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.
- ✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسة المواتية للنمو و التي تشمل على نظام اجتماعي إداري و حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة و نظام كفو للإنتاج و أوضاع اجتماعية مناسبة.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

لقد قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة و قابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول و فقا للاختلاف العائد على رأس المال.

1. نموذج "هارود دومار" Harrod – Domar:

لقد حاول كل من "هارود – دومار" البحث عن صيغة متكاملة و موحدة للنمو الاقتصادي يعتمد على الجمع بين التحليل الكيوتي و عناصر النمو الاقتصادي⁷³، نتيجة لذلك ظهرت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي و انطلاقا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط و الادخار المخطط، و استخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة و انطلاقا من شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت تم صياغة أفكار "هارود – دومار" في شكل نموذج يظهر أن⁷⁴:

$$\text{معدل النمو} = \text{معدل الإدخار} / (\text{رأس المال} / \text{الناتج})$$

يعتبر هذا النموذج معدل الإدخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار.

حيث أن هذا النموذج من أجل بنائه لا يحتاج عددا كبيرا من الفرضيات، وإنما يفترض عاملا وحدا فقط محدودا و ثابتا هو رأس المال و كل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الإدخار⁷⁵.

⁷³ Olivier de la grandville, Théorie de la Croissance Economique, Masson, Paris, 1977, P169.

⁷⁴ رفيق نزازي، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر – المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008/2007، ص78.

⁷⁵ تيسير الرادوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 1984 / 1985، ص230.

يمكن صياغة النموذج كالتالي:

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل: $S = sy \dots 1$

$S =$ الادخار الإجمالي

$s =$ الميل المتوسط للإدخار

$y =$ الدخل الوطني

الاستثمار (1) يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال⁷⁶:

$I = \Delta k \dots 2$ K : رأس المال

$V = k = y$ V : معامل رأس المال

$$\rightarrow V = \Delta k = Vy \Delta k / \Delta y \dots 3$$

وأن الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I

$$I = S \dots 4$$

$$I = k = V \Delta y \dots 5$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل:

$$S = Sy = V \Delta y = K = 1 \dots 6$$

$$\rightarrow Sy = V \Delta y \dots 7$$

معدل النمو g هو: $y \div \Delta y$

$$g = s / v \dots 8$$
 ومنه:

و العلاقة رقم 8 تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها "هارود-دومار" و الذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الإدخار مقسوما على نسبة رأس المال على الناتج وذلك على النحو التالي⁷⁷:

$$g = s/v = S / (k/y)$$

حيث تشير:

⁷⁶ رنان مختار، المرجع سبق ذكره، ص 54.
⁷⁷ تيسير الرداوي، المرجع سبق ذكره، ص 230.

=g معدل النمو الاقتصادي

s: معدل الادخار

S: الادخار المحلي الإجمالي

k: رصيد رأس المال

Y: الناتج الإجمالي

I_d: الاستثمار المحلي

I_f: الاستثمار الأجنبي

$$I_f = I_d + k$$

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي و بالتالي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$G = (I_d + I_f / y) / k$$

$$G = s/k + (I_f / y) / k$$

$$S = I_d / y$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، و نظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي بالتنازل عن النمو المستهدف أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي، أما البديل الرابع و الذي يعتبر أكثر أهمية و منطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة.

هذا هو الشكل المبسط لنموذج "هارود - دومار" للنمو الاقتصادي و الذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي معرف بمعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي يشترك في تحديد النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني و التي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية و ما يلزم استثمار لإنتاج وحدة من الناتج الوطني، و من منطلق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي طرديا و بصورة مباشرة بنسبة ما يدخر و يستثمر و عكسيا بمعامل رأس المال على الناتج⁷⁸.

كما يوضح نموذج "هارود - دومار" بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين:

إما بتخفيض معامل رأس المال / الدخل، و إما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)

⁷⁸ صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص74.

1. فيما يخص العامل الأول يميل معظم الخبراء إلى الاعتبار بأن معامل رأس المال / الدخل مرتفع في الدول النامية، وعلى الأخص في المراحل الأولى من التنمية لأسباب متعددة منها⁷⁹:
 - استنزاف عدد كبير نسبيا من موارد رأس المال نظرا لاستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج.
 - قصور رأس المال الاجتماعي الذي يتمثل في النقل و الطاقة و الإسكان ... إلخ، و يتخذ صورة رأس المال الكثيف.
 - عدم إمكانية استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا بسبب الركود الاقتصادي.
 - أما عن العامل الثاني فإنه لا يمكن أن ترتفع نسبة الإدخار إلى الدخل في الاقتصاديات النامية إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر و ضالة القدرة الإدخارية فيها⁸⁰.
2. نموذج سولو سوان "Swan Solow":

و هو يمثل أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية و يعد نموذج "سولو" امتدادا لنموذج "هارود - دومار" حيث يركز كلا منها على أهمية الإدخار و الاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي و من تم النمو الاقتصادي، غير أن نموذج "سولو" يقوم على توسيع إطار نموذج "هارود - دومار" عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي و هو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث و هو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر أثره على النمو في الأجل الطويل نتيجة للتراكم الرأسمالي و التقدم التكنولوجي معا.

حيث افترض النموذج تناقص الغلة أو العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل و رأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا، و عليه يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل مع افتراض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج و بشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.

و تتمثل المتغيرات الداخلية للنمو في النموذج في:

الإنتاج (y)، رأس المال (k)، العمل (L) و مردودية العمل (A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، و تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y(t) = F(K(t), A(t) L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن.

و من خصوصيات هذه الدالة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة و أن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال و العمل، و التي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني و الذي يتم بزيادة حجم المعرفة.

⁸⁰ احسين عمر، المرجع سبق ذكره، ص74.

أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي و يقال عن التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة، هذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

من الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال و العمل الفعلي لديهم وفرة حجم ثابتة مما يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكميات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يكون متطور بالقدر الكافي بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر. وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية كالتالي:

$$\lim_{k \rightarrow 0} (FK) = \lim (FL) = \infty, \lim_{k \rightarrow \infty} (FK) = \lim_{k \rightarrow 0} (FL) = 0$$

كما يفترض نموذج "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dk(t)/dt = sy(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالإضافة إلى أن سوق العمل في التوازن في المدى الطويل، و عليه فإن المتغير L يمثل كل من العرض و الطلب و يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$dL(t) / dt = n L(t)$$

إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في A(t) بزيادة أسية e^t ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي:

$$dk(t)/dt = sf(k(t)) - (n + \delta)k(t)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k من k بحيث:

$$Sf(k) = (n + \delta)k$$

حيث تمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت أي أن:

$$dk(t)/dt = 0$$

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد "سوان" SWAN"، وآخرون حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح "سوان" أن النمو الاقتصادي يحدد من خلال ثلاثة عوامل هي⁸¹:

التغير في حجم العمالة، التغير في رصيد رأس المال والتغير في المستوى التكنولوجي، حيث يشير التغير في الناتج المحلي (Δ ص) إلى النمو.

تعطى دالة الإنتاج كالتالي:

$$ص = أس^1 س2^ع$$

يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفاضلا كليا في ظل افتراض ثبات غلة الحجم في الأجل الطويل وبالتالي فإن:

$$ب + ج = 1$$

$$وأن ج = 1 - ب$$

حيث أن:

ب: مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل، وتكون أقل من الواحد.

ج: مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال، وتكون أقل من الواحد.

هذا يعني أن التغير في عنصر العمل ورأس المال معا بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي (ص) بنفس النسبة.

حيث أن: ب + ج = التغير النسبي في الناتج المحلي / التغير النسبي في عنصر العمل ورأس المال

و بتطبيق التفاضل على دالة إنتاج كوب - دوقلاص السابقة نصل إلى أن⁸²:

$$مس = م0أ + ب م1 س1 + ج م2 س2$$

حيث تشير:

م: إلى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

م0: معدل التغير التكنولوجي.

م1: معدل النمو في عنصر العمل.

⁸¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص148.

⁸² عبد العزيز عجمية، وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص148.

م2: معدل النمو في عنصر رأس المال.

س1: عنصر العمل غير الماهر.

س2: عنصر رأس المال (البشري و المادي).

أ: المستوى التكنولوجي ويكون ثابت في الأجل القصير.

من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي بالمجتمع، وفي ظل معرفة البيانات عن معدل النمو في الناتج المحلي و عنصري العمل رأس المال يمكن تحديد دور العامل الثالث.

هذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة فمن خلال هذه المعادلة يمكن معرفة أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي⁸³.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي:

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي⁸⁴.

1. نموذج "لوكاس روبرت" Lucas :

لقد اعتمد "لوكاس" (1988) على فرضية بأنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري و المحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضاً من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف انطلاقاً من دالة كوب دو قلاص على النحو التالي⁸⁵:

$$Y = kB(UH)^{1-B} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

Y: يمثل الإنتاج.

K: رأس المال العيني

U: الوقت المخصص للعمل

H: يعبر عن عنصر العمل

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية حيث، تم تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري على النحو التالي:

⁸³ المرجع السابق، ص149.

⁸⁴ مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص78.

⁸⁵ رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص29.

$$H = \delta H(1-U) \dots \dots \dots (2)$$

حيث: $0 < \delta$

تمثل المعادلة رقم 2 دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن المخصص للدراسة (1-U) و من رأس المال الذي تم تراكمه، وتتصف دالة الإنتاج بعوائد متزايدة في مدخلات إنتاجها.

يتضح من المعادلة رقم 2 ان الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري تساوي (1-U) δ أي معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت الذي يخصص للدراسة.

2. نموذج "بول رومر":

تمكن "رومر" Romer سنة 1986 من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، هذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، إضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير dA_i/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج هي⁸⁶:

$$Y_i = F(K_i, KL_i) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

F: تحقق الخصائص النيوكلاسيكية متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقض، و وفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من K و L_i ثابتة فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقضة ل K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، و بتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوغلاس.

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (kL_i)^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

و بوضع: $K_i = K/L, K_i = K_i/Y_i = Y_i/L_i$ ثم بوضع فيما بعد $Y_i = Y$ و $k_i k$

⁸⁶ كريمة قويدري،/ المرجع سبق ذكره، ص47-48-49.

الناتج المتوسط هو: $Y/K = f(L) = A.L^{1-\alpha}$

يمكن تحديد الناتج الحدي لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة ل K_i بثبوت K و L وبتعويض $K_i = K$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب k و عليه فإن:

$$\delta y_i / \delta k_i = A.\alpha.L^{1-\alpha}$$

التعلم عن طريق التمرن و انتشار المعرفة يلغي الميل نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون $0 < \alpha < 1$ وبأخذ قيمة الميزانية للعائلة كالتالي:

$$Da/dt = w + rar - c - ra$$

حيث w تمثل الأجر، a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل.

و عليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = p - \frac{u(c).c}{u(c)} (c/c)$$

وباستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = \frac{c(1-\theta)}{(1-\theta)}$$

حيث أنه عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب $1/\theta$ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$(c/c) = (1/\theta)(r-p)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $A\alpha L^{1-\alpha}$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير المركز:

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - p)$$

معدل النمو المركب:

يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً توجد طريقتان لحسابه هما طريقة النقطتين و طريقة الانحدار.⁸⁷

وفقاً لطريقة النقطتين لدينا المعادلة التالية:

⁸⁷ محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص280.

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CM_C = N \sqrt{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث أن:

$$CM_C = \text{النمو المركب.}$$

N = فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 = الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

Y_N = الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$I_{nyt} = A + CM_{CT} \rightarrow CM_{CT} = I_{nyt} - A$$

حيث:

I_{nyt} = اللوغاريتم الطبيعي في السنة (t)

A = الثابت ، CM_{CT} = معدل النمو المركب في السنة (t) ، t = الزمن

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي)

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - P)$$

و مع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن: $g_c < cp$

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - \alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire) إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية، حيث تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة و معارف و تقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية و تحسين قنوات توزيع و تسويق السلع المنتجة و المصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق

أسواقها، وبفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين و خبرة اليد العاملة المحلية.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لإنتاجه، إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يثير نقاشا حادا وتساؤلات جديدة⁸⁸. في هذا السياق يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا إذ أن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذ أن المنافع الثانوية التي تجنمها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي.

يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي⁸⁹:

- ✓ يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية، ما يجبر الشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير وإكساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.
- ✓ اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.
- ✓ قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج سلع بالمواصفات العالمية.

في الواقع يرى بعض الاقتصاديين أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية وغيرها من الدول المصنعة حديثا، حيث ترى « Amseden » (1989) أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية بجميع الدول المصنعة حديثا بتجسيد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية، فدول مثل اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند، والمكسيك أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها على

⁸⁸ عدي قصور، مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص171.

⁸⁹ حسن كريم حمزة، المرجع سبق ذكره، ص147.

التكنولوجيا الأجنبية، كما اعتبرت أن نماذج النمو المناسبة لمثل تلك الاقتصاديات المصنعة حديثا ينبغي أن لا تدرج الابتكارات التكنولوجية وإنما واردات التكنولوجيا الأجنبية⁹⁰.

وقد أوضحت عدة دراسات أجريت على عدد من الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الدول النامية الدور الفعال الذي تلعبه استثمارات هذه الشركات في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، حيث أثبتت أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطة البحث و التطوير خارج الدولة الأم، وذلك حسب دراسة أجريت على 56 شركة (34 أمريكية، 16 شركة أوروبية، 6 شركات يابانية)، وأن استثماراتها تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للعمال الوطنيين التي تساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية منها و العملية في المجال الذي يتصل بذلك الاستثمار⁹¹.

يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا و في نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحث و التطوير في الدولة المضيفة، خاصة تلك التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلائم الظروف المحلية. فطبقا لاستطلاع أجراه مؤتمر التجارة و التنمية فإن الصين أصبحت واحدة من أكبر الأبحاث و التطوير في العالم حيث تعتبرها 61.8 في المائة من الشركات الأجنبية في العالم أول وجهة لها لإقامة مشاريعها في الخارج⁹².

في المقابل لا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا في بناء قاعدة تكنولوجيا وطنية في الدول المضيفة فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم المستثمر الأجنبي بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف الدول المضيفة للاستثمار، و مع توفر عوامل الإنتاج لا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف مما يؤدي إلى عدم استفادة هذه الدول من هذه التكنولوجيا خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص الكفاءة في استخدام التكنولوجيا المتطورة⁹³.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي و الاستثمار المحلي

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف و بالتالي تؤدي زيادة رأس المال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I = I_d + I_f$$

أ: الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف.

⁹⁰ حواس أمين، ساعد بوخاتم، التعلم من خلال المدخلات الأجنبية المستوردة و النمو الاقتصادي – نمط جديد للتصنيع، الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة مستغانم، 23/24 أبريل 2012، ص 214.

⁹¹ محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع سبق ذكره، ص 118، 119.

⁹² كريمة فرحي، المرجع سبق ذكره، ص 123.

⁹³ أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص 21.

f: تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

h: الاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

نتيجة الإتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال و التكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر⁹⁴.

أولاً: أثر الإحلال

يحدث ذلك حسب فكرة "شومبيتر" في الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة الابتكارية منها والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق و علامات تجارية عالية.

إذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة و تقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية و يحل محلها الاستثمارات الأجنبية و حسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز و تنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل و مقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة و التكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية، و حسب «caves» فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: أثر التكامل

حسب "شومبيتر" الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة و الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، و هذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية و قدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، و بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

تشير بعض الدراسات الميدانية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي و منها⁹⁵:

⁹⁴ بيوض محمد العيد، المرجع سبق ذكره، ص 123، 124.

⁹⁵ عبد الكريم بعداش، المرجع سبق ذكره، ص 24.

دراسة « agosinmayer » لسنة 2000 قام بتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينة من الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1970-1996، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر تحفيزي في الدول الآسيوية وله أثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، وأثر محايد في إفريقيا.

دراسة "جمال محمود عطية عبيد" المتعلقة بالاقتصاد المصري خلال الفترة 1987-2000، حيث كان التأثير إيجابيا على الاستثمار المحلي أين بلغت قيمة معامل الاستثمار المحلي حوالي 3.2، والذي يشير بدوره إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة كان مشجعا للاستثمار المحلي، وقد تم تبرير ذلك بقدرة الشركات المصرية على التكيف مع التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 1.2: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت في الدول المتقدمة و النامية خلال الفترة (1995-2012)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
7.9	10.9	11.5	21.3	16.2	9.9	6.00	4.8	4.4	الدول المتقدمة
8.80	9.50	13.1	14.9	14.7	12.3	11.4	9.10	7.7	الدول النامية
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
-	-	9.72	8.67	12.21	16.27	13.34	9.02	6.10	الدول المتقدمة
9.10	9.8	10.22	10.19	13.50	14.47	13.02	12.01	10.5	الدول النامية

المصدر: البيانات من 1995-2004: عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، revue de reformes économiques et intégration en économie mondiale، 2017، ص 26.

بيانات 2005-2012: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مؤشرات حول تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 1970-2013، الكويت.

بالرغم من حجم اقتصاديات الدول المتقدمة و ضخامة رأسماليها الثابت على عكس اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بصغر حجم اقتصادها و ضعف رأس مالها الثابت، يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبية المباشر المتدفق إلى الدول النامية مع ضعف قيمته المطلقة له أهمية كبيرة في إجمالي رأسماليها الثابت عكس الدول المتقدمة التي تحصل على حجم كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن أهميته أقل في إجمالي رأسماليها الثابت مقارنة بالدول النامية، وهذا ما نلاحظه من الجدول السابق حيث كانت نسبة

الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة خلال الفترة 1995-2010 باستثناء بعض السنوات⁹⁶.

و فيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال سنة 2009، تصدرت جيبوتي التصنيف بنسبة 67.2 في المائة، مما يشير إلى اعتماد اقتصاد جيبوتي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي لسد فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني، تلتها مجموعة الدول (ليبيا، لبنان، الأردن، السعودية، الصومال، السودان، العراق وفلسطين بنسب تتراوح ما بين 21.35 في المائة إلى 48.85 في المائة وأخيرا حلت كل من (مصر، قطر، تونس، سورية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب، الجزائر، البحرين، الإمارات، اليمن و موريتانيا) ضمن الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي 20 في المائة، مما يشير إلى اعتماد الدول النامية وبصفة كبيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تمويل استثماراتها المحلية⁹⁷.

في المقابل إن زيادة رؤوس الأموال الأجنبية قد تؤدي إلى ضخامتها وتركزها في أيدي قليلة مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن توجه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية إضرارا بها كإغراق السوق بمنتجات صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية⁹⁸.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تسعى دول العالم ولا سيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق آثار كبيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو للحد منها، لا سيما وأن إحدى الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة درجة المنافسة في القطاع المحلي⁹⁹، وإنشاء مشاريع جديدة والغرض هو زيادة اليد العاملة، والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول النامية خاصة التي تعاني من مشكل البطالة، حيث تعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول النامية على عدة عوامل منها نوع الاستثمار.

ففي الآونة الأخيرة نجد أن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات لما يتميز به عن القطاعات الأخرى، حيث أنشأت استثمارات مختلفة المجالات في هذا القطاع (البنوك، الخدمات المالية... إلخ) وكان لهذه الاستثمارات أثر في استيعاب جزء من اليد العاملة في الدول المضيفة¹⁰⁰.

⁹⁶ عبد الكريم بعداش، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مرجع شيق ذكره، ص26.

⁹⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011، ص10.

⁹⁸ عمر هاشم محمد صدقة، المرجع سبق ذكره، ص25.

⁹⁹ Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, p272.

¹⁰⁰ حسن كريم حمزة، المرجع سبق ذكره، ص142.

كذلك في تونس تشير الاحصائيات أن الشركات الاستثمارية الأجنبية التي بلغ عددها 1991 شركة خلال الفترة 1973-2000 قد ساهمت في توفير 175 فرصة عمل، لترتفع إلى غاية 303 فرصة عمل وفرتها 2966 شركة أجنبية مستثمرة إلى غاية 2008 منها 2908 شركة خارج قطاع الطاقة (53 في المائة شركات مملوكة بالكامل للأجانب التي وظفت حوالي 60 في المائة من العمالة التي أنشأتها الشركات الأجنبية خارج قطاع الطاقة والتي وفرت لوحدها ما يقارب 300 وظيفة¹⁰¹).

أما في الصين فإن الشركات الأجنبية المستثمرة ساهمت بشكل فعال في قطاع التصنيع، حيث أن أكثر من ربع العمالة الصينية في قطاع التصنيع تعمل في الشركات الأجنبية، أين ارتفع حجم العمالة باستمرار خلال الفترة 1978-2010 حيث بلغ حجم العمالة سنة 1978 حوالي 401.52 مليون عامل ليصل إلى 761.05 مليون عامل سنة 2010 بمعدل سنوي 1.94 في المائة، في حين نجد أن عمالة الشركات الأجنبية في قطاع التصنيع خلال الفترة 1998 – 2010 قد بلغت حوالي 12.5 في المائة (7.75 مليون شخص)، وواصلت الارتفاع لتصل سنة 2007 إلى 29.88 في المائة (23.35 مليون شخص)، وفي سنة 2008 بلغت 29.19 في المائة (25.79 مليون شخص¹⁰²).

ما يمكن تأكيده حسب إحدى دراسات الأونكتاد عن الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أن هناك أثرا إيجابيا لهذه الاستثمارات على التشغيل، حيث بينت أن مساهمة فروع الشركات الأجنبية في سنة 2006 في خلق فرص للعمل وصلت تقريبا إلى 73 مليون عامل في المستوى العالمي منها الثلث في الصين وحدها أي بحوالي 24 مليون عامل¹⁰³.

حسب تقرير منظمة الأمم للتجارة والتنمية بلغت نسبة عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة 68.13 في المائة سنة 2010 مقارنة ب 45.59 في المائة سنة 2000، مما يبرز الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب عمل إضافية.

إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفؤة يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة¹⁰⁴.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات

تلعب الشركات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه الدول حيث أن هناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية، من أهم هذه الدوافع نجد الانخفاض النسبي في تكلفة النقل و اختصار الوقت اللازم للنقل،

¹⁰¹ كريمة فرحي، المرجع سبق ذكره، ص116.

¹⁰² بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011 – 2012، ص201.

¹⁰³ كريمة فرحي، المرجع السابق، ص117.

¹⁰⁴ رفيق نزاري، المرجع سبق ذكره، ص65.

ترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول المتقدمة، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في لبلدان النامية بدون نشاط الشركات الأجنبية، حيث يساهم وجود هاته الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات¹⁰⁵.

حيث أن الدول النامية تبنت أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها وتعزيز إيراداتها من العملة الصعبة، وهذا ما حدث في الأرجنتين والمكسيك، حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية في الإجتين في الفترة الممتدة من 1992-1999 في زيادة قيمة الصادرات بنسبة 8.2 في المائة في المتوسط في السنة، وزاد حجم الصادرات بنسبة 9.4 في المائة في السنة، وفي المكسيك استمرت الصادرات غير النفطية في اتجاهها الإيجابي إذ زادت بنسبة 15 في المائة سنة 1999، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية في زيادة صادرات دول شرق و جنوب شرق آسيا والصين على وجه الخصوص، والذي أكدته تقرير الاستثمار العالمي سنة 2001¹⁰⁶.

في حين نجد أن تايلاندا لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في زيادة صادراتها وبصفة خاصة في المنتجات الإلكترونية حيث أصبحت تحتل المرتبة التاسعة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينات¹⁰⁷.

أيضا نجد أن الاقتصاد المصري استفاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات، إذ أن كل واحد جنيه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مصحوبة بصادرات قدرتها 40.0000 جنيه خلال الفترة 1976-2000.

أوضح chen وآخرون في دراستهم سنة 1995 عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وأن نسبة مساهمته في زيادة قيمة الصادرات الصينية، والتي ارتفعت من 0.3 في المائة سنة 1984 إلى أكثر من 05 في المائة سنة 1988 و 12 في المائة سنة 1990، ووصلت إلى نسبة 30 في المائة من الصادرات الصينية سنة 1993¹⁰⁸.

لكن في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سلبي على الصادرات أين يؤدي إلى انخفاض الموارد المحلية التي تتيح نمو الاقتصاد بسبب تحويل معظم أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج الذي بدوره قد يؤدي إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية في الدول المضيفة للاستثمار مثل ما حدث في دول النمو الآسيوية في أواخر القرن العشرين بعد الانسحاب السريع لرؤوس الأموال الأجنبية منها، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، هذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات و في الأخير التأثير على ميزان المدفوعات¹⁰⁹.

¹⁰⁵ نزيه عبد المقصود محمد ميروك، المرجع سبق ذكره، ص439.

¹⁰⁶ نزيه عبد المقصود محمد ميروك، المرجع سبق ذكره، ص438، 439.

¹⁰⁷ كريمة فرحي، المرجع السابق، ص31.

¹⁰⁸ بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، المرجع سبق ذكره،

ص31.

¹⁰⁹ فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص176.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يعني النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، و بعد استعراض بعض الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي نجد أن النظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية فتري أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي و خاصة بالدول النامية.

الفصل الثالث:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي في الجزائر (2000-2017)

تمهيد الفصل:

خلال فترة من الزمن عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات مستمرة و ملحوظة في مختلف مجالاتها وكان من أبرزها توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمركز بمختلف الدول النامية و أصبحت هذه الاقتصاديات من اهتماماتها و أولوياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية الجاذبة للاستثمار و المحافظة على استقطابه من أجل الاستفادة من الآثار الإيجابية التي يفرزها هذا الاستثمار لكل من المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية، لتحقيق أهم الأهداف المتمثلة في دفع عجلة النمو و نقل التكنولوجيا.

و الجزائر من أهم البلدان التي تسعى إلى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك من خلال تقديم امتيازات التي تقدمها إلى المستثمرين الأجانب و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاثة مباحث أساسية:

المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2017).

المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح، إذ يتم أحيانا تناول على أن النمو الاقتصادي يعتبر محددًا رئيسيًا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فتوافر معدلات النمو تساعد على تدفق المزيد منها إلى المضيف، بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع على تحقيق نمو مرتفع.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الدول النامية تسعى جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل (وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب).

كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة منها:

- خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، و من ثم خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل (وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب). كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة منها:
 - خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، و من ثم خلق فرص جديدة للعمل.
 - إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.
 - إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة إقتصاديا داخل الدولة¹¹⁰.

المطلب الثاني: الاستثمار المباشر وتطوير التجارة الخارجية:

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات¹¹¹.

وهنا تجدر الإشارة التفريق بين الأثر المباشر والأثر الغير مباشر:

¹¹⁰ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 147-150.
¹¹¹ يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، جوان 2010، ص 111.

أ- الأثر المباشر:

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات للتكنولوجيا الحديثة و المتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث و التطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام و بالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية و إبرام عقود للتصدير نحو الخارج، و بالتالي تغيير إستراتيجية لترقية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ب- الأثر الغير المباشر:

أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيضة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيضة، و نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية¹¹².
- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية و هذا في إطار المشروعات المشتركة و بالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي و عملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة و بالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالإنتاج الإجمالي و وفقا للنظرية الاقتصادية فغن زيادة معدل النمو الاقتصادي و هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة حيث أن: $I = I_h + I_f$

و تشير I إلى الاستثمار المحلي الإجمالي، I_f تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و I_h تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيضة و نتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيضة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و نتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي للاستثمار المحلي.

1. أثر الإحلال: قد تؤدي المنافسة إلى زوال الشركات المحلية لفوارق تكنولوجية.
2. أثر التكاملية: صمود الشركات المحلية أمام المنافسة القوية للمستثمر الأجنبي¹¹³.

¹¹² رفيق نزارى، الاستثمار الأجنبي و النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 95.

¹¹³ المرجع السابق، ص 97-98.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبدل الجزائر مجهودات مستمرة لتهيئة و خلق مناخ استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولهذا أصدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك من أجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي، و تتمتع الجزائر بالكثير من مزايا الموقع ذات البعد الطبيعي و التي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية و التشريعية و الإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذب الاستثمارات.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الخاص

أولاً: قانون النقد و القرض (10/30)

كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق النقاط التالية:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.
- إدراج الاقتصاد في النظام المصرفي.
- توزيع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين.

وقد نص قانون 10/90 على إلغاء كل الفوارق بين المستثمر المحلي و الأجنبي حيث أنه يهدف في مجمله إلى تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال، و لتحقيق الأرباح كرس قانون (10/90) التوجه الليبرالي للاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ متمثلة في:

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر و ذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب.
- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر، حيث أن قانون 10/90 لم يحدد الامتيازات و الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، حيث نص على الضمانات المتعلقة بالتحويل، و قد لوحظ أنه ما بين (1990-1993) تم دراسة 303 ملف و تمت الموافقة على 195 ملف، حيث تشكل 102 ملف المشاريع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و الباقي موزع بين أصحاب الامتياز و التجار بالجملة.

ثانياً: قانون الاستثمارات لسنة 1993

بعد ثلاث سنوات من صدور قانون 10/90 جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 و هو يبين الإرادة الواضحة للدولة من أجل ترقية الاستثمارات، و كذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أحدثت عدة تغيرات و بذلك فهو يرتكز على ما يلي:

- إنها التفرقة بين الاستثمار العمومي و الخاص من جهة و المستثمرين المقيمين و الغير المقيمين من جهة، و هذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء.
- عدم فرض شكليات ثقيلة و معقدة بهدف تسهيل الاستثمارات و يلاحظ أن قانون 1993 فتح المجال لحركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخص لها الاستثمار في كل القطاعات لإنتاج السلع و الخدمات

ما عدا القطاعات الإستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات، حيث فتحت مجال المشاركة في هذه المشاريع نظرا لحاجة الدولة إلى الاستثمار في هذا القطاع.
الامتيازات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الامتيازات الممنوحة للاستثمار في قطاع المحروقات وحسب المادة 49 من القانون (12/93) فهي تتمثل في تلك التي جاء بها قانون (13/86) المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها المعدل و المتمم، حيث تبقى سارية المفعول على الاستثمار في قطاع المحروقات التي تتمثل في:

- الحق في تحويل الأرباح التي إذ لم تجدد استثمارها.
- الإعفاء من دفع حقوق التحويل بالمقابل عن كل المستثمرات العقارية الضرورية لعمله.
- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية لمدة 3 سنوات الأولى و تخفيض 50% في السنة الرابعة و 25% في السنة الخامسة¹¹⁴.

قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب.

إن مفهوم الاستثمار، وفق القانون الجديد قد تحدد:

- المساهمة في رأسمال مؤسسة فيشكل مساهمات نقدية أو عينية.
 - باستعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.
- و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعاً كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطوير هو ترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات، كإقامة و إنشاء مشروعات جديدة و مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني و الأجنبي، و من أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار:

المجلس الوطني للاستثمار CNI:

و هدفه المجلس ترقية تطوير الاستثمار حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات الاستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار و هذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي و الأمانة تحت رقابة ANDI.

¹¹⁴ محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 133-136.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

مكلفة بترقية وتطوير واستمرارية الاستثمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين و الأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقيات المتوقعة و تحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار، و يتكون مجلس إدارة الوكالة من ممثلين عن الوزارات الاقتصادية، ممثل عن غرفة الجزائر للتجارة و الصناعة و ممثلين لمنظمات أرباب العمل¹¹⁵.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

أولاً: مؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر

أ- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تتمثل المؤشرات الكلية في¹¹⁶:

- الناتج المحلي الاجمالي: 156 مليار دولار سنة 2017.
- الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد: 4846 دولار سنة 2017.
- علما أن السوق يضم 41.8 مليون نسمة سنة 2017.
- توزيع الناتج الخام المحلي خارج قطاع المحروقات: 70% للقطاع الخاص و 30% للقطاع العام، معدل النمو: 0.6% سنة 2017، معدل التضخم: 1.8% سنة لشهر مارس 2018.
- احتياطي الصرف: 97300 مليون دولار في ديسمبر 2017 حسب الميزان التجاري: عجز ب 987 مليار دولار لشهر سبتمبر 2017.
- الجباية البترولية: حوالي 55% من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة أي ما يعادل 1415.1.2 مليار دينار من شهر جانفي الى شهر اوث من سنة 2017، سعر الصرف دولار/دينار: 116 دج مارس 2018 .
- و في إطار انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، فقد جاءت المادة 32 أحكام جباية مختلفة من المالية لسنة 2010، بما يلي: تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الحواصل و فوائض القيمة الناتج عن التنازل عن الأسهم و الأوراق المماثلة المحققة في إطار عملية الدخول للبورصة.

ب- البنية التحتية:

شبكة الطرق تقدر ب 107.000 كم، 80% منها مستعملة، و 31 مطار مفتوح للطيران المدني، و 13 منها متخصصة للطيران الدولي، و تتضمن على 11 ميناء متعددة الخدمات، من ضمنها ميناءين للنفط، و تتضمن على 4700 كلم من السكك الحديدية تصب في 200 محطة قطار.

¹¹⁵ مراد صاوي، كشتي حسين، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الفرصة المناخ الاستثماري، - دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09-10 ديسمبر 2014، ص383.

¹¹⁶ مرغاد لخضر، جوامع لبيبة، دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09 - 10 ديسمبر 2014، ص 206.

و تتوفر في الجزائر عدة مرافق للاتصالات، تتنوع بين هواتف أرضية و جواله بالإضافة إلى الفاكس و التلكس و شبكة الأنترنت، و يوجد حوالي مليون مشترك فعلي في شبكة الأنترنت على المستوى الوطني، 300 ألف منهم في خدمة الأنترنت فائق السرعة، فيما بلغ عدد المستخدمين 1.8 مليون مستخدم للأنترنت في الجزائر.

95% من النطاق الجزائري مموّن بالكهرباء و 75% من المنازل المأهولة متصلة بشبكة الكهرباء و 35% من المنازل متصلة بشبكة الغاز و يتربح ضمن المخطط الخماسي 2001-2017 تزويد 1500000 منزل بالغاز الطبيعي.

ج- الموارد الطبيعية¹¹⁷ :

يبلغ معدل التعليم في الجزائر 97% من إجمالي السكان، حيث أن 7000.000 مسجلين في المدارس و 939.000 مسجلين في الجامعات و 464.000 مسجلين في التكوين المهني.

- المعدل المتوسط للنجاح في شهادة التعليم الثانوي (البكلوريا) يقدر ب 40% و هناك 120.000 متخرج صادر من أكثر من 80 مدرسة عليا، و 190.000 متخرج من التكوين المهني، صادر من 658 مؤسسة تكوين مهني.

- التمويل المتاح للاستثمار الأجنبي المباشر

- رأس المال المتوفر يقدر ب 26.1 مليون دولار لسنة 2017.

- شبكة البنوك تتعدى الثلاثين بنك، 10 منها عمومية و البقية خاصة (محلية و أجنبية)، تبقى نقطة الضعف في هذه المؤشرات هو أن بقاؤها و استمرارها متوقف على وضعية أسعار النفط في السوق العالمية، لذلك يصبح أمر توقع ارتفاعها لتضاهي الدول النامية الأخرى التي تحقق أرقاما أكبر أمرا صعبا حيث أن أهم الإمكانيات المتاحة في الجزائر غير مستقلة بالشكل الكافي.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

- مؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية: تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996 و يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعد وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، معدلات متدنية للتضخم و بنية سياسية و مؤسسة مستقرة و شفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري، و يكون تقييم المؤشر كما يلي:

أقل من 1: عدم تحسن في الاستثمار.

من 1 إلى 2: تحسن في الاستثمار.

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

¹¹⁷ المرجع السابق، ص 207.

التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

أولاً: مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية

صحيفة وال ستريت منذ عام 1995 تستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ويستند إلى مجموعة من العوامل:

- معدل التعريف الجمركية المرجح: السياسة التجارية، مدى وجود الحواجز غير الجمركية.
- الهيكل الضريبي للأفراد والشركات: أي وضع إدارة مالية لموازنة الدولة¹¹⁸.
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

1 1.95 حرية اقتصادية كاملة.

2 2.95 حرية اقتصادية شبه كاملة.

3 3.95 حرية اقتصادية ضعيفة.

4 5 حرية اقتصادية معدومة¹¹⁹.

¹¹⁸ كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09-10 ديسمبر 2014، ص07.

¹¹⁹ كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص89-90.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

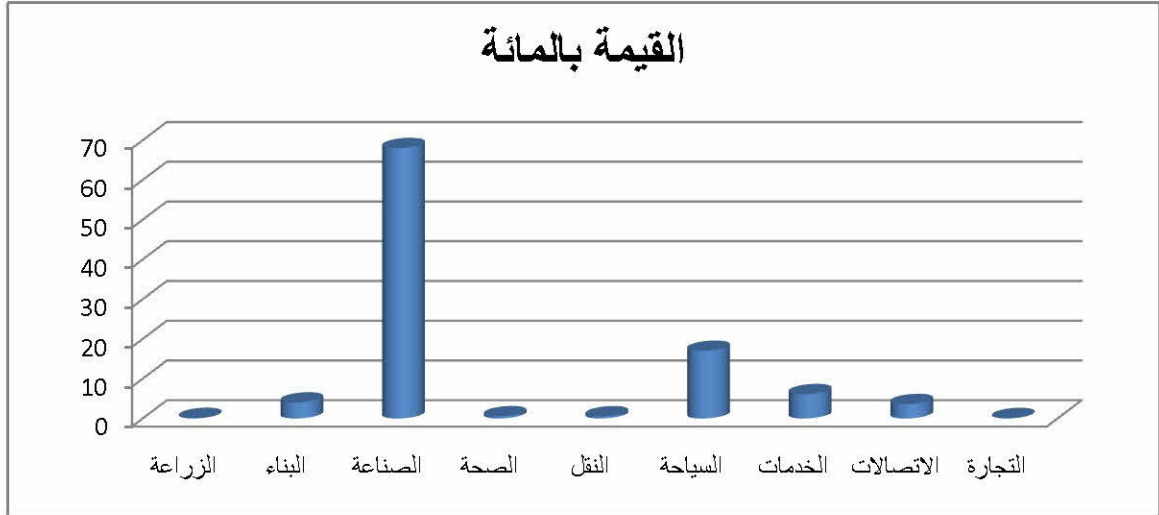
أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000-2017):

جدول رقم (01-03): يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

(القطاع)	عدد المشاريع	%	القيمة ملياردج	%
الزراعة	1316	2.06%	22279	1.74%
البناء	11389	17.85%	1310896	10.24%
الصناعة	11256	17.64%	7411469	57.90%
الصحة	6935	1.47%	171948	1.34%
النقل	31097	48.74%	1095948	8.56%
السياحة	1018	1.60%	974396	7.61%
الخدمات	6786	10.64%	1169895	9.14%
الإتصالات	15	0.01%	432578	3.38%
التجارة	2	0.00%	10914	0.09%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.Andi.dz

الشكل رقم (01-03): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)



عند دراستنا لبيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد نال حصة الأسد من إجمالي عدد مشاريع الاستثمار في الجزائر ب 11256 مشروع خلال الفترة 2000 – 2017 بقيمة 7411469 مليون دج وقدرت ب 57.90% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

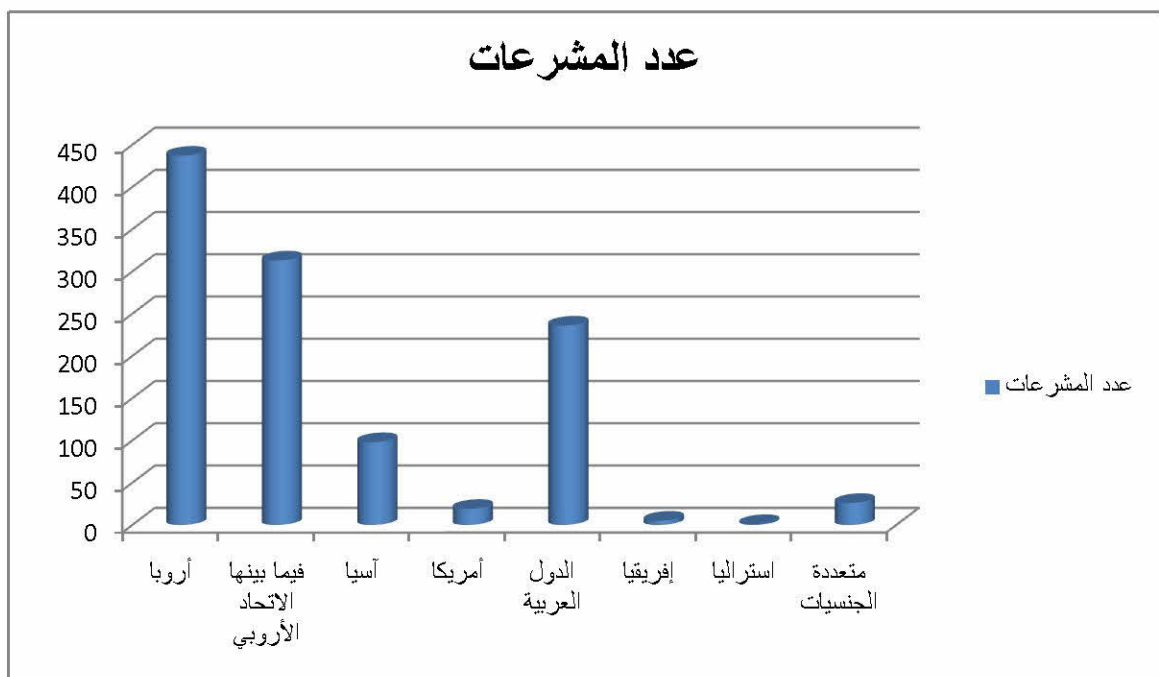
أما البناء احتل المرتبة الثانية بمبلغ قدره 1310896 دج إذ وصلت نسبة 4.01% وتليها في المرتبة الثالثة وليس بفارق كبير قطاع الخدمات بمبلغ 1169895 دج بنسبة 9.14% حيث يحتوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين و البنوك و تأتي بعد ذلك القطاعات الأخرى الضعيفة و بمعنى أنها لا تستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية أي بنسب متضائلة جدا وهذه القطاعات هي قطاع البناء، الاتصالات، الصحة، النقل، الزراعة، التجارة على التوالي.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال (2000-2017)

جدول رقم (02-03): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المناطق	عدد المشروعات	القيمة بالمليون
أوروبا	437	955161
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	313	377209
آسيا	98	163102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997528
إفريقيا	05	5686
استراليا	01	2974
متعددة الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2216699

شكل رقم (02-03): يبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)



حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات لقد كان توزيع الاستثمارات المباشرة على المناطق أن الدول العربية تصدرت قائمة لدى المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال الفترة 2000-2017 بقيمة استثمارية قدرت ب 997528 مليون ثم يأتي في ما بينها اوروبا بمبلغ 955161 مليون أي ما يعادل 277 مشروع أما في المرتبة الثالثة الاتحاد الاوروبي ببلغ قدر ب 677209 مليون بعدد مشاريع 437 ثم تليه آسيا بقيمة استثمارية بمبالغ 163102 بعدد مشاريع 98 أما في المرتبة الخامسة امريكا بمبلغ 68163 ثم تأتي بعد ذلك متعددة الجنسيات، إفريقيا، أستراليا على التوالي.

ثالثا: قائمة أهم الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة (يناير 2011 و ديسمبر 2017)

جدول رقم (03-03): أهم الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة (يناير 2011 و ديسمبر 2017)

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)
الصين	6	3500
سنغافورة	3	3151
اسبانيا	8	2247
قطر	2	2150
تركيا	2	1598
المانيا	7	380
جنوب افريقيا	1	350
سويسرا	3	293
فرنسا	10	268
المملكة المتحدة	4	234
أخرى	31	1093
المجموع	77	15273

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

اعتبرت الصين من أهم البلدان المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2017 بالتكلفة تقدر ب: 3509 مليون دولار تليها بعد ذلك سنغافورة بإجمالي 3151 مليون دولار ثم تليها اسبانيا بإجمالي 2247 مليون دولار ودولة قطر ب: 2150 مليون دولار وهذا من خلال ما يوضحه الجدول.

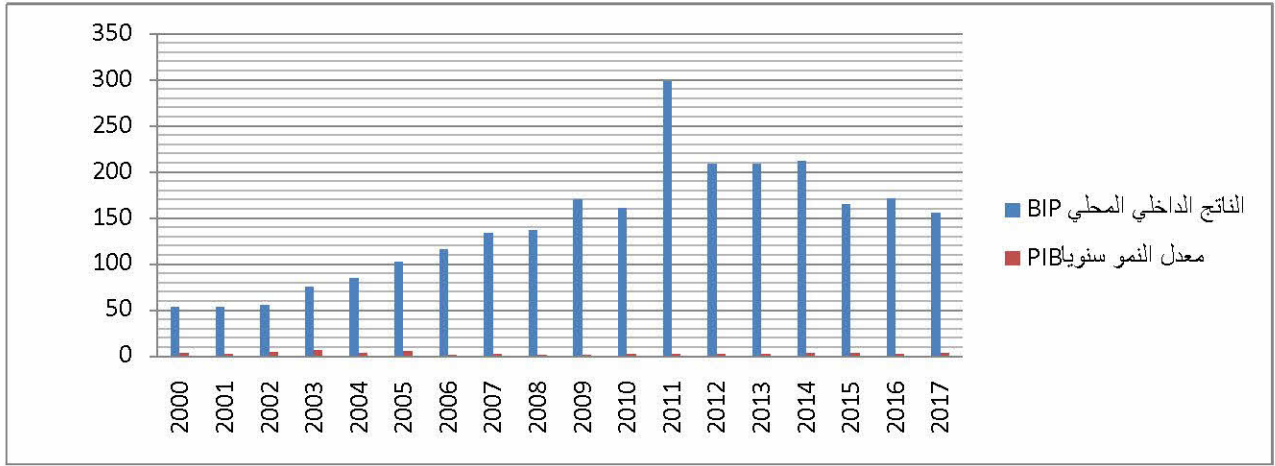
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (03-04): الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	الناتج الداخلي المحلي PIB	معدل النمو سنويا PIB
2000	54.73	3.8
2001	54.75	3
2002	56.76	5.6
2003	76.86	7.2
2004	85.33	4.3
2005	103.20	5.9
2006	117.03	1.7
2007	134.98	3.4
2008	137.05	2.4
2009	171.00	1.6
2010	161.00	3.6
2011	299.39	2.9
2012	209.01	3.4
2013	209.70	2.8
2014	213.52	3.8
2015	166.84	3.9
2016	172.3	3.6
2017	156.00	3.8

المصدر: أطلس بيانات العالم - ar.knoema.com - البنك الدولي www.albankadowali.org



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول السابق

باعتبار أن النمو الاقتصادي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن الجزائر سجلت معدلات نمو إيجابية خلال السنوات من 2017/2000 بعد فترة من الإنكماش التي شهدتها خلال فترة التسعينات وهذا ناتج عن عدم الاستقرار الأمني.

ارتفاع معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع أسعار النفط أدى إلى تطورات في معدلات النمو حيث سجلت سنة 2003 نسبة 7.2%، وارتفاع معدلات النمو يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور، و بعد سنة 2005 عرفت معدلات النمو تراجع أين بلغت أدنى مستوياتها في سنة 2009 أي سجلت 1.6% وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية المالية و بعد هذه السنة لوحظ أن معدلات النمو في تزايد أما في سنة 2017 فقد سجلت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

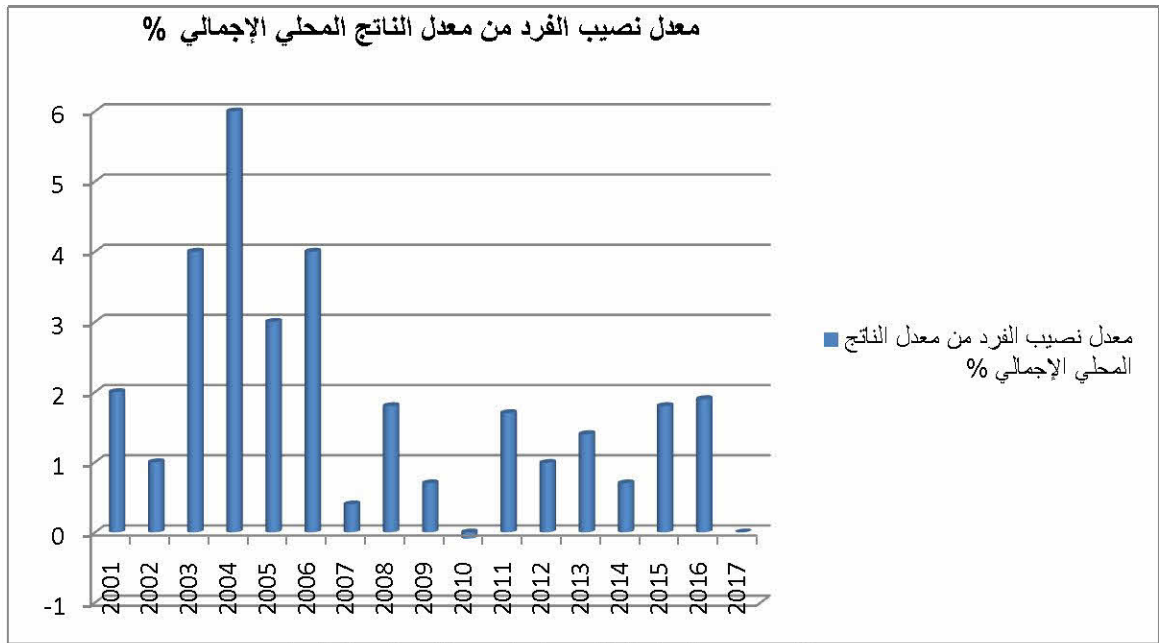
جدول رقم (05-03): تطور معدل و حجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الدولار الأمريكي) خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	معدل نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي %
2001	1757.01	2.41
2002	1732.95	1.67
2003	1774.29	4.24
2004	224.89	5.86
2005	2600.00	2.95
2006	3102.03	4.46
2007	3467.54	0.24
2008	3939.55	1.85

0.78	4912.25	2009
-0.09	3875.82	2010
1.77	4473.48	2011
0.99	5447.40	2012
1.40	5583.61	2013
0.78	5491.61	2014
1.80	5484.06	2015
1.98	4206.03	2016
2.01	4846.00	2017

المصدر: البنك الدولي www.albankdowali.org

شكل رقم (05-03): يمثل تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2000)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

لوحظ أن معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً في الفترة 2003 إذ وصلت إلى نسبة 5.86 نتيجة ارتفاع معدلات المحروقات وبدأت في الإنخفاض إلى أن وصلت سنة 2009 إلى -0.09 (انخفاض حاد) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية نتيجة الأزمة المالية ثم بدأت في الإرتفاع إلى أن بلغت 2.01% سنة 2017.

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

جدول رقم (06-03): العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2017/2000)

السنوات / البيانات	الناتج المحلي الإجمالي pib	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي pib	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة الاستثمار المحلي من إجمالي pib	إجمالي تكوين رأس المال من إجمالي pib
2000	54,73	3,8	280,1	-	0.51%	25.03%
2001	54,75	3	110,79	-60,44	2.03%	26.84%
2002	56,76	5,6	1065	862,05	1.87%	30.65%
2003	67,86	7,2	638,0	-40,09	0.93%	30.34%
2004	85,33	4,3	882	38,24	1.03%	33.26%
2005	103,20	5,9	1145	129,70	1.12%	31.65%
2006	117,03	1,7	1795,4	56,80	1.57%	30.17%
2007	134,98	3,4	1661,8	-7,44	1.24%	34.46%
2008	137,05	2,4	2632,1	58,38	1.54%	37.34%
2009	171,00	1,6	2746,2	4,33	2%	46.87%
2010	161,00	3,6	2300,2	-16,24	1.42%	41.43%
2011	299,39	2,9	2580,0	12,16	1.28%	37.97%
2012	209,01	3,4	2499	-41,89	0.71%	39.09%
2013	209,70	2,8	1692,9	12,93	0.80%	43.38%
2014	213,52	3,8	1506,7	-10,99	0.70%	45.60%
2015	166,84	3,9	-587,3	-138,97	-0.24%	46.01%
2016	172.3	3.6	-543.1	-121.13	-0.18%	47.22%
2017	156.00	3.8	-481.2	-129.02	-0.16%	-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

- أطلس بيانات العالم ar.knoema.com
- البنك الدولي www.albankdoali.org
- من إعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

سجلت معدلات النمو ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7.2% سنة 2003، وارتفاع في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 5.86% في سنة 2003 و انخفاض في معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 40.9% و بعد سنة 2005 شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إرتفاع لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 إذ بلغت 2746.2 مليون دولار بمعدل 4.23% إلا أنه في نفس هذه السنة تشهد إنخفاض في معدلي النمو الناتج المحلي ونصيب الفرد الإجمالي الناتج المحلي حيث بلغ 1.6 و -0.09- على التوالي.

أما بالنسبة إلى إجمالي رأس المال سجلت إرتفاع سنة 2009 عن باقي السنوات بلغت 46.87%(أي الاستثمارات المحلية) إلا أنه في سنة 2010 تراجعت الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ في الجزائر وهذا نتيجة لانخفاض الاستثمارات العربية سنة 2010 بمعدل -16.14%

أما بالنسبة لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي ففي سنة 2010 شهد ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصل سنة 2017 إلى 3.8%. أما معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر سجل انخفاض (شبه منعدمة) بعد سنة 2010 إلى أن وصل إلى -129.02 سنة 2017 أي خروج الاستثمارات الأجنبية المباشر من الجزائر.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترة (2000-2017)

جدول رقم (03-07): مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المحلية في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (2000-2017)

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دولار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	62982	99	10584134	83	1018887	90
الاستثمارات الأجنبية	822	1	2216699	07	119525	10
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.nadi.dz

من خلال إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب الشغل سجلت 13% من إجمالي مساهمة الاستثمار في توفير الشغل خلال الفترة الممتدة من (2000-2017) والملاحظ أن هذه النسبة منخفضة جدا.

ونسبة مساهمة الاستثمارات المحلية في توفير مناصب سجلت 87% من إجمالي الاستثمارات.

من الملاحظ أن الاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة العمالة مما يؤدي بدوره إلى تطوير معدلات

النمو.

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2017)

جدول رقم (03-08): تطور الميزان التجاري وسعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2017)

السنوات / المؤشرات	تطور الميزان التجاري	سعر برميل النفط
2000	12.30	28.50
2001	09.61	24.85
2002	06.70	25.24
2003	11.14	29.03
2004	14.27	38.66
2005	26.47	54.64
2006	34.06	65.85
2007	34.24	74.95
2008	40.60	99.97
2009	07.78	62.25
2010	18.205	80.150
2011	25.961	112.943
2012	20.167	111.045
2013	09.880	108.971
2014	00.459	100.234
2015	18.083-	53.066

المصدر: تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقة الإيجابية بين سعر برميل النفط وصيد الميزان التجاري من 6.70 مليار دولار سنة 2002 إلى 40.60 مليار دولار و سنة 2008 سجلت صادرات المحروقات أعلى قيمة لها سنة 2008 إلى 77 مليار دولار و يعود هذا السبب إلى ارتفاع سعر البرميل إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، و في سنة 2009، إنخفاض صيد الميزان التجاري بقيمة 7.78 مليار دولار بسبب انخفاض سعر البرميل في 2009، حيث سجل 62.25 دولار للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية التي مست أهم الدول المصدرة للبتروك أي انخفاض صادرات المحروقات إلى 44.41 مليار دولار، و في سنة 2011 ارتفعت قيمة المحروقات إلى 71.661 مليار، مما أدى إلى ارتفاع سعر البرميل إلى 112.943 دولار، حيث نلاحظ سنة 2015 انخفاض في صيد الميزان التجاري و سعر البرميل الذي سجل -18.083 و 53.066 على التوالي.

جدول رقم (09-03): تطور بعض حسابات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات / مؤشرات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليار دولار)	تطور رصيد حساب رأس المال (مليار دولار)	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج (مليار دولار)	تطور صافي التحويلات (مليار دولار)
2000	0.42	-1.36	-1.16	0.79
2001	1.18	-0.87	-1.02	0.67
2002	0.97	-0.71	-1.60	1.07
2003	0.62	-1.37	-2.28	1.75
2004	0.62	-1.87	-3.30	2.46
2005	1.06	-4.24	-5.48	2.06
2006	1.76	-11.22	-6.18	1.61
2007	1.37	-0.99	-5.41	2.22
2008	2.33	2.54	-6.28	2.78
2009	2.54	3.45	-5.88	2.63
2010	3.478	3.177	-4.854	2.650
2011	2.045	2.375	-6.251	2.649
2012	1.541	-0.361	-7.505	3.163
2013	1.961	-1.020	-8.002	2.792
2014	1.525	3.396	-8.001	3.219
2015	-0.691	-0.061	-6.503	2.564
2016	-0.683	-0.031	-6.251	2473
2017	-0.248	-0.718	-5.793	3024

المصدر: تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على حساب الخدمات والمداويل نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب خلال الفترة (2000-2017) سجلت 79.571 مليار دولار في أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة لم تتجاوز 22.729 مليار دولار، الأمر الذي قد يؤدي إلى استنزاف جزء من المدخرات المحلية، وعليه رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية، مما يؤدي إلى خروج العملة الصعبة في شكل تحويلات وهذا ما يؤدي إلى التقليل من أهمية هذه الاستثمارات، أما فيما يخص أثر الاستثمارات الأجنبية على حساب التحويلات نلاحظ أن حساب التحويلات كان موجب خلال الفترة (2000-2017) سجل ب: 3.219 مليار دولار، مما سجل انخفاض في سنة 2017 إلى 2.564 مليار دولار.

نلاحظ أن العلاقة بين حساب رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية، بالرغم من ضعف حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث أنه في الفترة (2000-2007) سجل

عجزا بالمقارنة مع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر التي شهدت ارتفاع ملحوظ، أما خلال الفترة (2008-2011) سجل رأس المال فائض، وفي سنة 2009 سجل فيها رأس المال و الاستثمارات الأجنبية الواردة أعلى قيمة له 3.45 و 2.54 مليار دولار على التوالي، وسنة 2012 و 2013 إنخفض حساب رأس المال ليسجل عجزا -0.361 و -1.020 على التوالي، مما أدى إلى استرجاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1.541 و 1.961 على التوالي، وتكرر وقوع العجز سنة 2017 ليصل إلى 0.718 -.

خلاصة الفصل:

بالرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر و ما تضمنه من امتيازات المقدمة في قطاع المحروقات وهذا ما نص عليها قانون (12/93) بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب و الاتفاقيات الموقعة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى مستوى الفرص المتاحة، وهذا راجع إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر مازال يشوبه العديد من المعوقات، التي بدورها إلى عرقلة القيام بالاستثمارات الأجنبية أو المحلية، مما يؤدي إلى ضعف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي من جهة و ميزان المدفوعات من جهة أخرى، فالعلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي هي علاقة طردية، فارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي معا يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الكلي و بالتالي رفع مستوى النمو الاقتصادي، بارتفاع الدخل الفردي الحقيقي مما يحسن مستواه المعيشي .

كما يجب الإشارة الى ان قيمة راس المال الاجنبي المباشر المستثمر بالجزائر جد ضعيف مما قد يكون تأثيره على الناتج المحلي الكلي يبق هامشيا .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تناولت الدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتركيز على حالة الجزائر، فبالنظر لأهمية هذا النوع من الاستثمار اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، من بينها الجزائر التي حاولت تهيئة مناخها القانوني والتشريعي لتسهيل عملية الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني.

يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، و الهيئات و المنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، و زاوية قائمة على المنظمة و الحماية.

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن، حيث تعددت الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية تعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في سد الفجوة بين الاستثمار و الادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي و خاصة بالدول النامية.

رغم ضالة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أن أهميتها كبيرة خاصة فيما يتعلق بمساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين رأس المال الثابت بالدول النامية و بالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بهاته الدول.

عدم قدرة الجزائر على استقطاب استثمارات أجنبية في قطاعات إنتاجية كالزراعة و الصناعة لتمويل السوق المحلية أو لتنويع هيكل الصادرات و التقليل من الواردات، حيث لازال تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيلا كما لاحظنا في الفصل الثالث المتعلق بالدراسة التطبيقية أن في أغلب سنوات الدراسة العلاقة سلبية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام من جهة و معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، حيث أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

اختبار الفرضيات:

يعتبر قطاع الصناعة أكثر القطاعات مردودية في الجزائر بسبب ارتباطه بالمحروقات حيث يستفرد لوحده بأكثر من 50 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، على عكس بعض القطاعات التي تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة التي لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الواردة إليه 1 في المائة و عليه الفرضية الأولى محققة.

رغم كل الحوافز و الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمر الأجنبي خاصة بعد صدور القانون 90-10 و القانون 93-12، بالإضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية و السياسية التي شهدتها الجزائر بعد فترة التسعينات حيث أصبحت الجزائر تحتل مراتب متقدمة بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر مقارنة ببعض الدول العربية إلا أن حجم الاستثمارات بقي دون مستوى طموحات الجزائر، حيث لازال مناخ الاستثمار يعاني من بعض العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار و الذي يعتبر التمويل من أهم هاته العوائق، و عليه الفرضية الثانية غير محققة.

بما أن غالبية الاستثمارات في قطاع المحروقات، حتى ولو أن الاستثمار فيها يسمح باستعمال الموارد المحلية في استثمارات أخرى، لكن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي محدودا لأن مصدر الدخل في الجزائر لازال يرتبط بقطاع المحروقات (كما لاحظنا في المبحث الثالث من الفصل الأخير)، بالرغم من الدعم الذي يمارسه في تدعيم حساب رأس المال خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و عليه الفرضية الثالثة محققة.

التوصيات:

بما أن مناخ الاستثمار بالجزائر لازال يعاني من عديد العوائق التي حالت دون قيام مشاريع الاستثمار و عليه ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

- إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- توسيع مهام الهيئة المكلفة بالاستثمار لتوفير كل المعلومات التي تهم المستثمر المحلي أو الأجنبي، و تسهيل الوصول إليها.
- القضاء على البيروقراطية و توفير الشفافية في المعلومات، تطوير الأسواق المالية و عصنة عمل البنوك بما يتلاءم و متطلبات المستثمرين.
- تطوير النظام المالي بما يتلاءم و مستلزمات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية.
- التركيز على الاستثمار و الشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها و تسمح بانطلاق الآلة الإنتاجية في كل القطاعات، و ليس على الاستثمارات التمويلية فقط التي قد تترك أثارا سلبية على ميزان المدفوعات.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

- باللغة العربية:

1. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007.
2. عبد الرحمان يسرى أحمد، أيمن محب زكي، الاقتصاديات الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2007.
3. هشام محمود الأقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
4. جيل برتان، ترجمة علي مقلد، الاستثمار الدولي، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
5. ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، دار المريخ، بدون بلد النشر، بدون سنة.
6. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار أسامة، عمان، الأردن، بدون سنة.
7. حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دارصفاء، عمان، 2011.
8. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2004.
9. محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
10. تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 1984 / 1985.
11. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.

12. علي بوعبد الله، وسيلة سبتي، إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 10-11 نوفمبر 2009.

13. لخضر مرغاد، ليبيبة جوامع، دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10 ديسمبر 2014.

14. مسعود كسرى، علي طهراوي دومة، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر – دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر-، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التنمية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالمة، يومي 09-10 ديسمبر 2014.

- باللغة الأجنبية:

-les ouvrages

- 1- Bernard Hugonnier, investissements directs cooperation internationale et firmes multinationales, Economica, paris, 1984.
- 2-Duning J.H, International Production and The Multinational Entreprise, 1981.
- 3- Régis Bénichi, Marc Nouschi, la croissance aux XIXème et XXème Deuxième édition, grandes ecoles siécles, medecine, paris, 1990.
- 4 - Thierry de Montbrial, Emmanuelle Fauchart, Introduction á l'economie, 4eédition, Dunod, paris, 2007.
- 5 - Dominick Salvatore, Eugene A.Diulio, principes d'economie, mcGraw-Hill, 1984.
- 6- Marc Montoussé, Dominique Chamblayb, 100 fiches pour comprendre les sciences économiques, écoles de commerce, 2^{et} 3^e cycle universitaire.
- 7- Olivier de la Grandville, Théorie de la Croissance Économique, Masson, Paris, 1977.
- 8-Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Économie internationale.

Les rapports :

- 1- SONATRACH, Differentes Rapports Annuelles 2000 – 2017: الفرنسية:

2. القوانين والمراسيم:

1. القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 53، 02 أوت 1963.

2. القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، 17 سبتمبر 1966.

3. القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية 1724، العدد 35.
4. القانون 86-13 المؤرخ في 19 غشت 1986 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476.
5. القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16، 1990.
6. المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.
7. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
8. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 19، 47 جويلية 2006.
9. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
10. المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
11. المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.
12. المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، الجريدة الرسمية، العدد 4، 14 يناير 2007.
13. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 57، 15 أكتوبر 2008.
14. المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 61، 02 نوفمبر 2008.
15. الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.

3. المجالات:

1. محمد الغزالي عيسى، "الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، الكويت، 2004.

2. مراس محمد، قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعيدة.

3. نورة بيري، عبود زرقين، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس، المغرب: محددات وأثار، " دراسة مقارنة باستخدام نتائج المعدلات الآنية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جوان 2014، الجزائر.

4. التقارير:

41- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات.

5. المواقع الالكترونية:

-42ar.knoema.com

-43wwi.bankadowli.org

-44www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

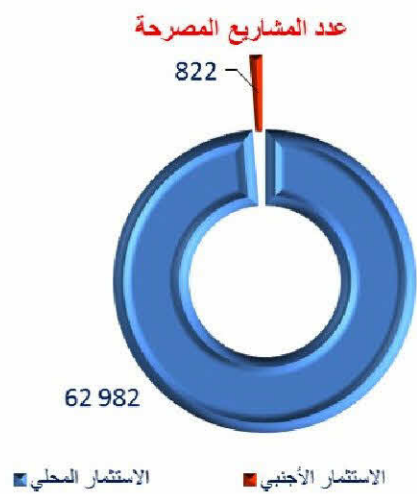
-45www. Andi.dz

الملاحق

ملاحظة: هذه الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2016 تتكون من المعلومات الحية من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححا في ضوء المشاريع الملغاة.

ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 982	99%	10 584 134	83%	1 018 887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%	119 525	10%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

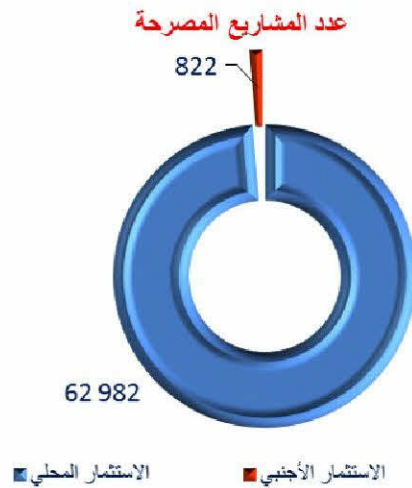




حسب قطاع النشاط

ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	منصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 982	99%	10 584 134	83%	1 018 887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%	119 525	10%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

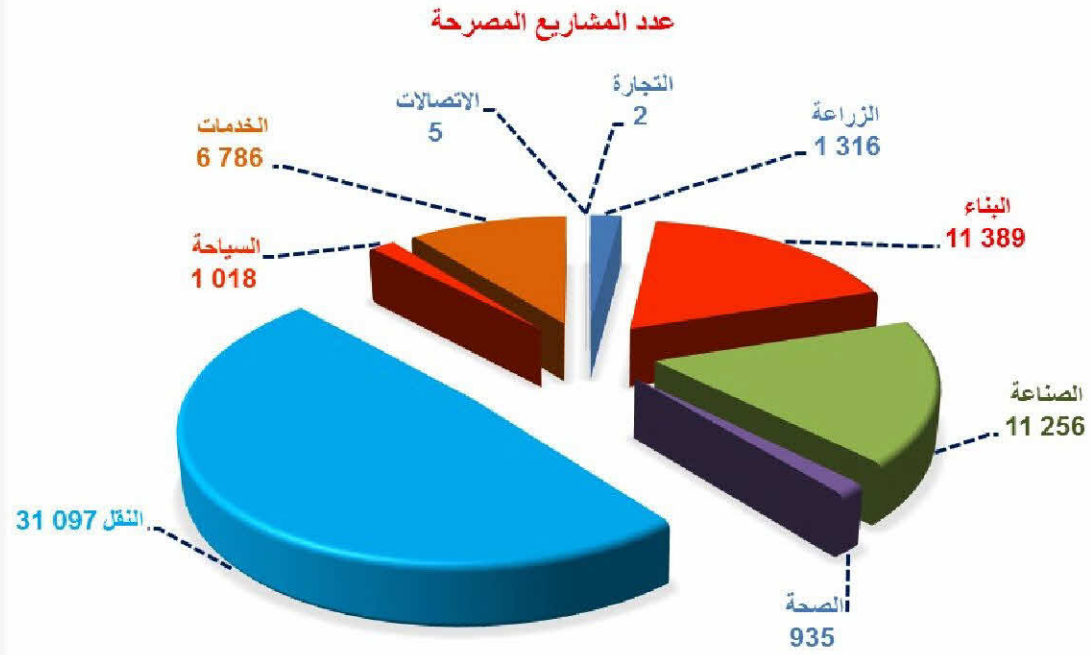


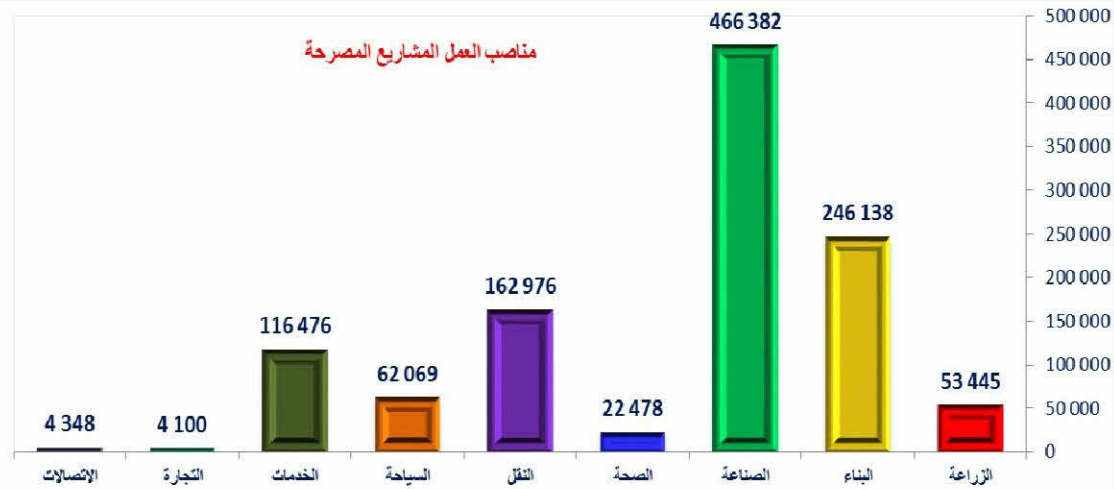
مناصب العمل المشاريع المصرحة



حسب قطاع النشاط

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%





تقسيم المشاريع الإستثمارية المصروفة أجنبية حسب قطاع النشاط

القطاع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	متنص الشغل	%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%	618	0,52%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%	23 040	19,28%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%	70 793	59,23%
الصحة	6	0,73%	13 572	0,61%	2 196	1,84%
النقل	25	3,04%	14 820	0,67%	1 727	1,44%
السياحة	14	1,70%	113 772	5,13%	6 309	5,28%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%	13 342	11,16%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%	1 500	1,25%
المجموع	822	100%	2 216 699	100%	119 525	100%





ملخص المشاريع الاستثمارية المصرية

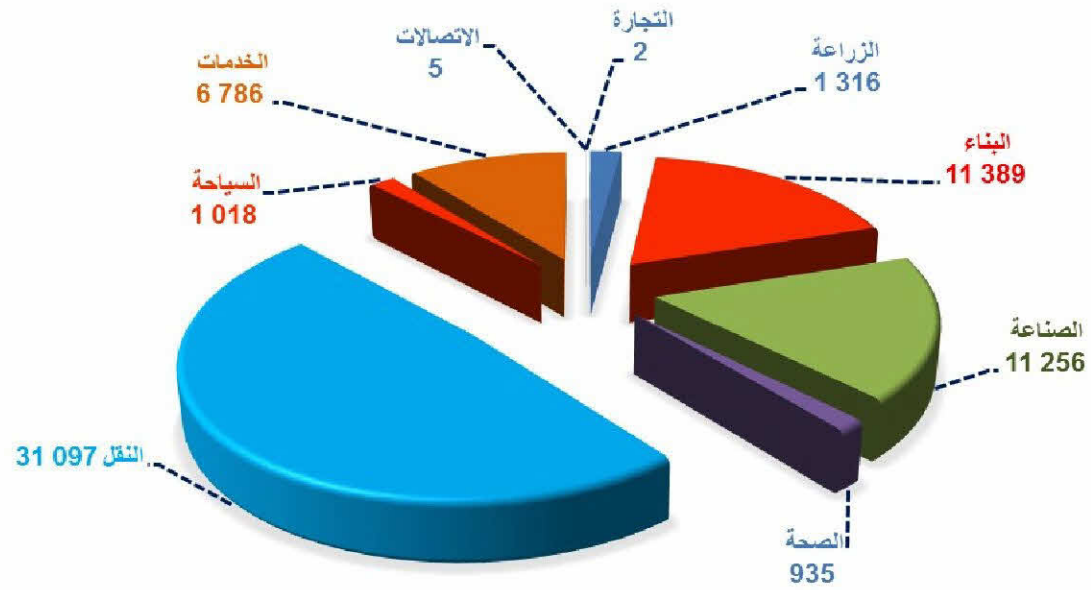
المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	متنصّب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 982	99%	10 584 134	83%	1 018 887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2 216 699	17%	119 525	10%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%



حسب قطاع النشاط

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

عدد المشاريع المصرحة



مبلغ المشاريع المصرحة بمليون دينار جزائري

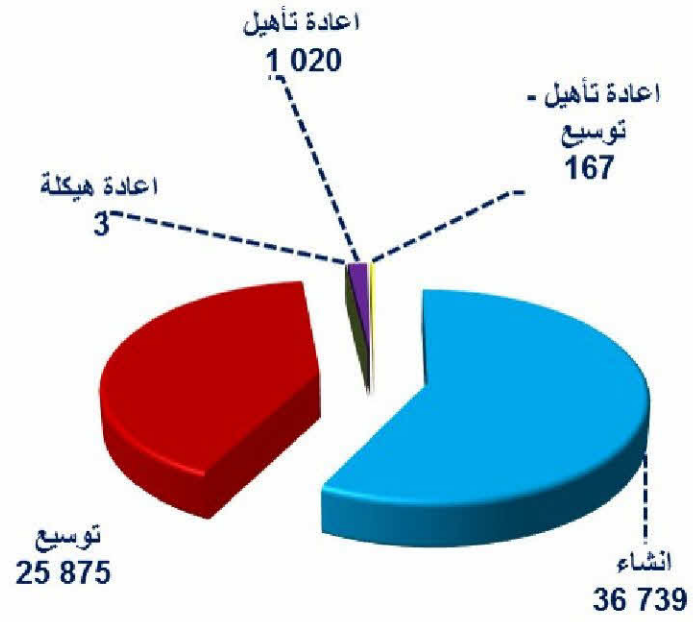




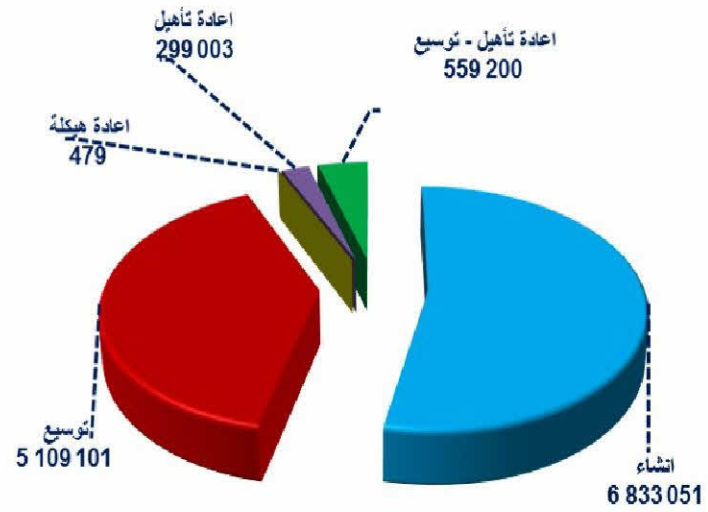
حسب نوع الإستثمار

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36 739	57,58%	6 833 051	53,38%	629 222	55,27%
توسيع	25 875	40,55%	5 109 101	39,91%	483 698	42,49%
اعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	1 020	1,60%	299 003	2,34%	12 343	1,08%
اعادة تأهيل - توسيع	167	0,26%	559 200	4,37%	13 057	1,15%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

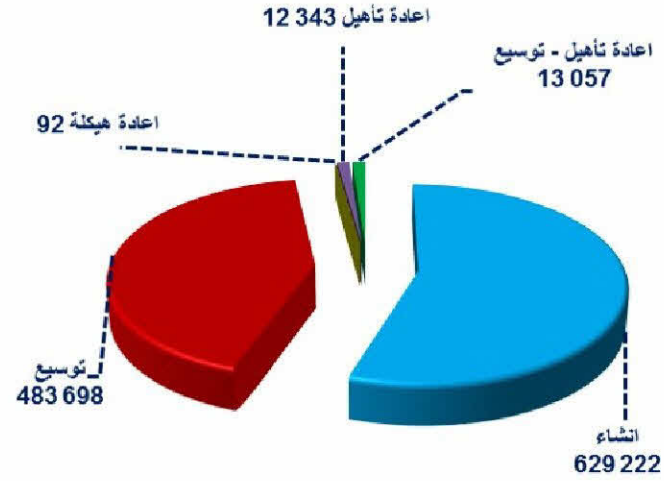
عدد المشاريع المصروفة



مبلغ المشاريع المصروفة بمليون دينار جزائري

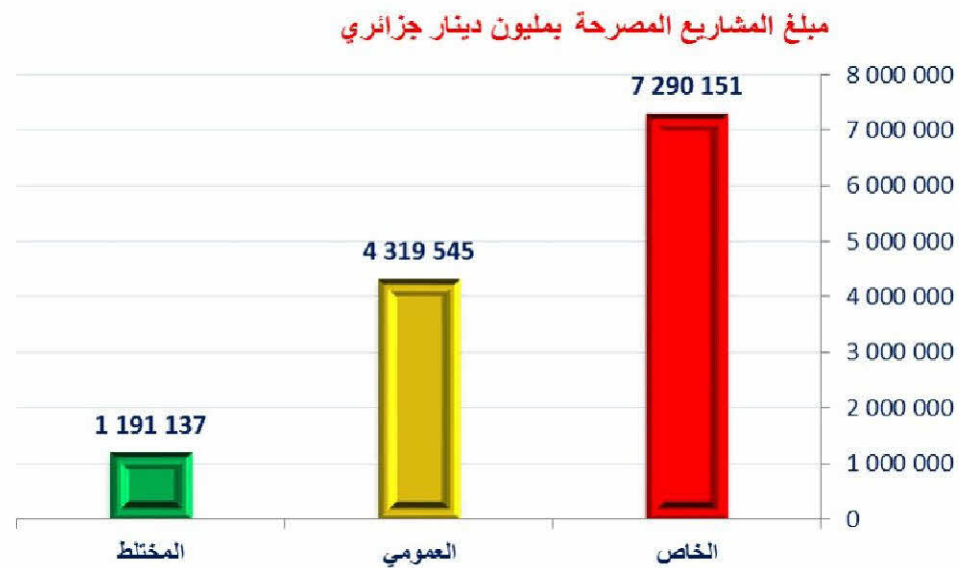


مناصب العمل المشاريع المصروفة



حسب القطاع القانوني

القطاع القانوني	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الخاص	62 520	97,99%	7 290 151	56,95%	963 922	84,67%
العمومي	1 177	1,84%	4 319 545	33,74%	126 036	11,07%
المختلط	107	0,17%	1 191 137	9,31%	48 454	4,26%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%





المشاريع التي تشارك أجنب